دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد ٣٣، (ملحق)، ٢٠٠٦

النظرية الدلالية: مقاربة بنائية لإنتاج الدلالة بين مرايا المبنى وتجليات المعنى

*عبد الله نايف عنبر**

ملخص

يقارب هذا البحث الأنظار التراثية التي تصدت لوجوه الدلالة مقاربة بنائية مدارها المثاقفة مع النظر اللساني الحديث لإقامة تفاعل مداره التكوثر البياني الذي يضع هذه الأنظار في المكان الذي يليق بتجلياتها الحضارية.

ويصدر عن فكرة مؤداها أن النظرية الدلالية تشكل النقطة العليا التي تتجاذبها القراءات توخياً لكشف ما لا تقوله اللغة في تكوينها السيميائي، وتوصل إلى أن النظرية الدلالية تشكل منهجية واعية لدراسة طرق التعبير ووجوه إنتاج المعنى؛ إذ تتقصى الإطار المرجعي الذي تحتكم إليه الأبنية في تعالقها وتعاليها بحثاً عن التفرد الذي يسابق لفظه معناه لأداء المقصد. ومن الملاحظ أن علم الدلالة يمثل منهجاً لقراءة العلاقات البنائية ورصد التجليات المسؤولة عن الوظائف الجمالية الناتجة عن التكثيف بحثاً عن فتنة النص التي تقودها الأسلوبية. فهو منطلق أساسي لبيان أسرار توزيع المفردات ومستوياتها الدلالية وحقولها كشفا عن المرجعيات التي تهيمن على عالم المعنى وتوخياً للمبادئ الكلية المؤلفة للمقصد المتشكل على هيئة جسد لغوي، واتضح أن المناهج الدلالية تسهم في استنطاق طرق تصنيف المفردات ضمن أنساق مشتركة تحيط بحقول الدلالة المسؤولة عن وجوه تنظيم الأداء استجلاء للقوانين المتحكمة بالمجموع الكلي المؤلف للمقصدية. وهكذا فإن نظرية الحقول الدلالية ترصد الملاحظ التي تتماز بها الكلمات؛ إذ ترتقي مرقاة الإبلاغية في تفرد يقام على التخفي المفضي إلى عالم التجلي بلوغاً لأعلى طبقات البيان وتأسيساً للمرجعيات التي يتموضع حولها النسق.

وتبين أن الألفاظ تمارس عدولا عن مبدأ المواضعة؛ إذ ترتكز على سطوة المدارات الأسلوبية وتجتاز مسافة التوقع بحثا عن الإعلامية الناتجة عن كثافة التحولات ومرايا الدلالة. وينتظم هذا البحث ضمن أربعة أبعاد جاءت على النحو الآتي:

يقارب الأول جدلية العلاقة بين الدال والمدلول، وجاء الثاني بحثاً عن المفاهيم ومناهج التحليل الدلالي، وعرض الثالث لطرق تصنيف المدلولات ويتصدى الرابع للنظرية الدلالية: المسارات والأقسام.

الكلمات الدالة: النظرية الدلالية، إنتاج المعنى، توزيع المفردات.

المقدمة

يقارب هذا البحث النقطة العليا التي بلغها علم الدلالة في البيان عن المرجعيات التي ترد الإشارات إلى مرايا الإبلاغية للإبانة عن المضمون التأثيري المؤسس على اكتناه تجليات الظاهرة اللغوية، وتعاين فضاء المسارات الدلالية بحثا عن جدلية العلاقة التي تنتظم أشكال الصياغة الجمالية لإنتاج الدلالة عبر ملاحظ التفاعل النصي. ومهمة البحث اللساني الحديث بيان (الاستراتيجيات) التي انتظمت خطة عمل اللغويين القدماء في وصف مداره مكونات النظام الكلي المؤلف للمرجعيات الخفية القارة في سيرورة ممارستهم النقدية. ويتوخى الإبانة عن الإطار الناظم للنظرية الدلالية رغبة في إعادة إنتاج الفكر التراثي وفق أدوات لسانية تقرأ المرجعيات التي تهيمن على عالم المعنى وتكفل سيرورة الدلالة المكونة لنظرية التواصل. ويأتي هذا البحث توضيحاً لمظاهر تشكل الأنساق الدلالية لبيان درجة انتظامها على مفهومات المشاكلة والاختلاف للإبانة عن طرق الانبناء الداخلي وأثرها في فرادة التعبير. ومدار هذا البحث قراءة البنيات الداخلية لبلوغ التجليات المسؤولة عن مجهول البيان وطرق كسر التوقع، ويؤلف إعادة صياغة للنظرية الدلالية بطريقة تواكب سيرورة التطور العلمي الذي تشهده اللسانيات الحديثة، فالتراث العربي حافل بالفكر الدلالي الذي يستمد رصيده من النظر إلى التركيب اللغوي على أساس بنيتين: إحداهما العميقة المجردة والثانية الأداء الكلامي الذي تمثله هذه البنية.

وتشكل النظرية الدلالية المنطقة العليا في شبكة العلاقات فهي الدائرة التي تمارس الرصد والتأويل وتتجاذبها القراءات بحثا عن المسكوت عنه لكشف ما لا تقوله اللغة في تكوينها السيميائي. وتظهر الدراسات اللسانية هيمنة علم الدلالة على

* كلية الآداب، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث ٢٠٠٥/٤/١٢، وتاريخ قبوله ٢٠٠٥/١٢/٤.

© ٢٠٠٦ عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

مختلف الحقول اللسانية؛ إذ يستند على ملاحظ الاقتران بما يعين قيمة الرموز في التعبير عن المراد منها. ويضع هذا البحث النصوص العربية التي تصدت لوجوه الدلالة في سياق المثاقفة مع النظر اللساني الحديث لإقامة تفاعل مداره التكوثر البياني الذي يشكل التموقع الذي يليق بتجلياتها الحضارية.

وهكذا يرتاد أفق النظرية الدلالية للإفصاح عن المستوى الابستمولوجي الذي تصدر عنه ويبين الأدوات المنهجية المتقصية للمنطقة التي تتجلى فيها مستويات الدلالة، فالنظرية الدلالية تبحث عن السيرورة التي تنتهي إليها العناصر في تشكيلها الوظيفي الذي يصنع مجموعها الجمالي على وجه دون آخر، ومن الملاحظ أن وضع الأبنية في سياق الإبداع والدلالة يعني إدراك خصوصية التشكيل المسؤولة عن الأشكال والهيئات التي يرتد إليها النسق. فدراسة الأوهاج الدلالية تكشف عن التفاعل العضوي الذي يعيد ترتيب العناصر وفق تنوع يكفل الانحراف عن الوضع المعهود توخيا لدينامية التعبير المتاحة في محيط التحول والتشكل.

ومن الملاحظ أن علم الدلالة منطلق أساسي للبيان عن أسرار توزيع المفردات توخيا للمبادئ الكلية المؤلفة للمقصد الذي يقام عليه الجسد اللغوي، فالتجربة اللغوية في أصل تكوينها هي رحلة دلالات تمارس دورها في الإبانة عن المعاني النفسية عبر أداء لغوي يوافق مقتضى الحال، ويقارب هذا البحث الوظائف الجمالية الناتجة عن التكثيف واللعب بطرائق التعبير بحثا عن فتنة النص التي تقودها الأسلوبية، وهكذا يقرأ علم الدلالة العلاقات البنائية لرصد التجليات وتفكيك الأدوار التي تسهم في تنظيم فرادة التعبير، ويتبين لنا أن علم الدلالة دائم التحول؛ إذ يرتقي مرتقى منهجياً تمثل في قراءة مستويات الدلالة وحقولها لبيان ما يحكمها من قوانين تشكل كلياتها الذهنية المسؤولة عن شكل الأداء. ومن هنا ينهض علم الدلالة لقراءة ملاحظ الانسجام الداخلي التي تنطوي عليها البنى في تجانسها النابع من شبكة العلاقات المؤلفة لفتنة النص.

وينتظم هذا البحث في أربعة أبعاد جاءت على النحو الآتي:

يقارب الأول: جدلية العلاقة بين الدال والمدلول.

وجاء الثاني: بحثا عن المفاهيم ومناهج التحليل الدلالي.

وعرض الثالث: لطرق تصنيف المدلولات.

ويتصدى الرابع: للنظرية الدلالية: المسارات والأقسام.

الأول: جدلية العلاقة بين الدال والمدلول

من الملاحظ أن المستوى الدلالي عند الجاحظ (٢٥٥هـ)، يشكل تخطيطا ذهنيا للتعبير عما تريده الذات في تشكيلها للهدف. فالمرجع السيميائي يتشكل على هيئة إنجاز بنائي مداره وجوه التعبير التي تصل الوظيفة بالرمز المناسب لها. وتصدر طرق تشكيل النسق عن فكرة مفادها أن السلوك اللغوي ناتج عن إرادة المعنى في صياغة يكافئ فيها الشكل المحتوى. فإنتاج الدلالة يستلزم الإطار المنظم لتحولات البنية وتراسلها على وجه من التتابع الذي يصل معاني الذات بالهدف. ويكتسب الأداء اللغوي مرجعياته من قاعدة تكون فاعلة في صياغة الرؤية ضمن جدلية العلاقة بين اللغة والفكر.

فهو يظهر أن: "المعاني القائمة في صدور الناس، المتصورة في أذهانهم، والمتخلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم مستورة خفية. وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إياها"(١). ومؤدى هذه الفكرة: "أن الدلالة كامنة مستترة لا ظهور لها دون العلامة التي تجسدها وتحققها في الواقع اللغوي، وذلك أن المعاني لا يمكن أن يعلمها الآخر إلا إذا تمظهرت في أنماط مقولية، بها يطلع على ما في ضمير مخاطبه، ولا ينعقد الاتصال الإعلامي بينهما حتى يفصح أحدهما عما في نفسه من الحاجات للآخر، فكأن تلك المعاني كانت ميتة فأحييت بالذكر والإخبار والاستعمال"(٢). وهذا يبدي أن: "المعاني المتصورة في الذهن أو في الخاطر لا تحيا – في نظر الجاحظ– إلا عند ذكر الكلم الدالة عليها واستعمالها في نشاط كلامي؛ ذلك أنها تستثار حينئذ بالكلم فتتفاعل مؤدية وظائفها في الدلالة التركيبية للكلام، وجلي أن المقصود بالإحياء هنا تلك الاستثارة فحسب لا الخلق والإيجاد من عدم؛ إذ إنَّ تلك المعاني قبل الذكر ودون الاستعمال كانت قائمة في الصدور، متصلة بالنفوس والخواطر، أي انها آنذاك تكون موجودة ولكن وجودها هو وجود أولي صامت، أو هو في معنى العدم على حد تعبير الجاحظ"(٣).

وهذا يجسم ميلاد البنى خير تجسيم؛ إذ يكسبها حضورها عبر مبدأ التلازم الذي يرسم المطابقة بين معاني النفس وطرق تشكيلها في النص. فالعلامات اللغوية تستدعي المرجع الثاوي في المسكوت عنه والمنطوي على خفايا الاحتجاب عبر عالم الغياب المؤلف لسيمياء الأداء. وهذا يعني إحياء التشاكل القار في المخزون المعجمي بحثا عن التكامل الناتج عن تحولات النسق المعبر عن المعنى المراد.

وتشكل العلاقة بين الدال والمدلول وعيا تراثياً يقيمه الجاحظ على أساس عضوي يقتضي التلازم المؤسس على تراسل الدال ومدلوله. وتمثل هذه العلاقة هدفا من أهداف النظر اللساني في الإبانة عن وجوه الاقتران المتحصل بين اللفظ والفكرة بطريقة تمكن كل واحد منهما من استدعاء الآخر؛ فاللغة أداة للتفكير ونظام كلي يقام على وجه مخصوص توخياً للتواصل بين

الأفراد، ويوافي هذا المنحى ما يذهب إليه ستيفن أولمان في بيان تلازم الدال مع مدلوله: "إن هذه العلاقة علاقة متبادلة، فليس اللفظ وحده هو الذي يستدعي المدلول، بل إن المدلول أيضا يمكن أن يستدعي اللفظ. إنني حين أفكر في (منضدة) مثلا سوف أنطق الكلمة التي تدل عليها، وإن سماعي لهذه الكلمة يجعلني أفكر في المنضدة، هذه العلاقة متبادلة، أو هذه القوة التي تربط اللفظ بالمدلول أي الصيغة الخارجية للكلمة بالمحتوى الداخلي لها، هي أساس عملية وضع الرموز"(٤). ويلاحظ أن دلالة اللفظ تقوم على ثلاثة أركان: الدال والمدلول والمرجع، فالدال هو العلامة المنطوقة أو المكتوبة مثل "باب" وهذه العلامة تثير في ذهن سامعها صورة الباب المعروفة فذاك مدلولها. وهذه الصورة الذهنية التي أحالت عليها تلك العلامة المنطوقة أو المكتوبة تحيل هي بدورها على شيء موجود خارج الذهن فهذا مرجعها. وبين الأركان الثلاثة علاقة تكافؤ؛ إذ يمكن لأي واحد منها أن يستدعي الآخرين بصرف النظر عن نقطة البدء"(٥). ومعلوم أن وظيفة الاتصال تبنى على عدد من الأنظمة التي لها قيمتها وسلطانها في إنتاج الإطار الوظيفي للمعنى المراد التعبير عنه. فوظيفة الإفهام ناتجة عن تفاعل الأنساق التي تضمر الوحدة و الانسجام مما يسهم في الإبانة عن المرجعيات المسؤولة عن جدلية العلاقة بين الشكل والدلالة. ويبدو أن "الدلالة هي العلاقة الناشئة من تواشج الدال والمدلول، وتتشكل من اتحاد الدال الذي هو الصورة السمعية للصوت مع المدلول وهو الصورة الذهنية؛ إذ يتشكل منهما وبهما الرمز، ويلاحظ أن كل الوحدات ذات الأنظمة الخاصة بها لا تشكل رمزاً إلا بوساطة تمايزها من سواها، أي انها تكون الرمز اللغوي من خلال ذلك التعارض بينها وبين سواها؛ فاللغة نسق إشاري هدفه إيصال فكرة، وغرضه التعبير عنها، وهذه الإشارات لها ماهيتها، ولها غايتها"(٦).

ومن المقرر أن الإشارات منطويات نفسية تتضمن المقصد الذي يتشكل على هيئة استجابة سلوكية؛ إذ يلاحظ أن المعاني النفسية ترتدي التمثيل الذهني الذي يكسبها قوى الدلالة عبر البنى اللفظية المؤلفة للإنجاز اللغوي، وقد تنبه أبو حيان التوحيدي للعلاقة التي تصل المعنى النفسي بوجوه التشكيل النصي؛ إذ يرصد هذه العلاقة فيما ينقله من حوار مع أبي سليمان: "قيل لأبي سليمان، وقد جرى كلام في السر وطيه والبوح به، ما السبب في أن السر لا ينكتم البتة؟ فقال: "لأن السر رسم لأمر موجود قد ضرب دونه حجاب، وأغلق عليه باب، فعليه بالكتمان والطي، والخفاء والستر مسحة من العدم، وهو مع ذلك موجود العين ثابت الذات محصل الجوهر، فباتصال الزمان وامتداد حركة الفلك يتوجه نحو غاية هي كماله، فلا بد له إذا من النمو والظهور، لأن انتهاءه إليهما، ووقوفه عليهما، ولو بقي مكتوما خافيا أبدا لكان والمعدوم سواء، وهذا غير سائغ، أعني أن يكون الموجود معدوما، ولو قبل الوهم هذا لقبل أن يكون المعدوم موجوداً"(٧).

ويتضح أن العلاقة بين اللفظ والمعنى تشكل إلماعاً يشي بوضع الألفاظ في مكانها المناسب لتؤدي الوظيفة الدلالية، فخصوصية التشكيل تمثل تقصياً لشبكة العلاقات التي تجسد الأنساق في خطوط مشتركة انطلاقاً من علاقة الفكر باللغة، ويتم ترتيب البنى على هدي معاني النفس في بعد بياني يتوصل إلى الأنساق العميقة المكونة للنص. ويوافق هذا المعنى ما توصل إليه عبدالقاهر الجرجاني بقوله: "فليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"(٨) وهذا يكشف أن: "المعاني لها خصائص موجودة في الأعيان ولها صورة موجودة في الأذهان، ولها من جهة ما يدل على تلك الصور من الألفاظ وجود في الأفهام"(٩)، وهذا يعني أن: "الدلالة في هذه الحالة هي إشارة اللفظ للمعنى الذهني أي مدلوله المترابط بين اللفظ والمعنى وان هذه الدلالة لا يمكن أن تكون مرادفة للمعاني، لأن اللفظ يثير في ذهن السامع صورة الشيء ومفهومه لا الشيء ذاته، ويكون الانتقال إلى الأشياء الحسية عن طريق الصور الذهنية أي المفاهيم القائمة في نفوس الناس وأذهانهم، وان هذه المعاني المتكونة في أذهان الناس هي الجسم الموصل بين عالم الأسماء وعالم الأذهان"(١٠).

ونشير هنا إلى أن رصد ملامح التطابق بين البنى العميقة وتشكيلها الذهني يبدي نوع العلاقة التي تصل المعاني النفسية بتشكيلها البنائي، ويبدو أن اكتناه علاقة البنية السطحية بالبنية العميقة يتم انطلاقاً من فكرة مؤداها أن البنية السطحية انعكاس للبنية العميقة توخياً للمعنى الدلالي المراد التعبير عنه، فالسمة التي تمثل بعدا قارا في تشكيل النص هي صياغة المعاني ضمن سبك يفرغ إفراغا خاصاً لتأدية المعنى وفق المبنى الذي يناسبه، وهكذا يتضح أن البنية هي نسيج يشكله تفاعل العناصر داخل إطار التماسك الجامع لنصوصية النص.

ويتبين لنا أن المستوى الذهني يرتسم في معاني النفس؛ إذ يأتلف في تضاريس بنية النص على هيئة تمثيل دلالي يحكمه النسق. فمناطق الإيحاء تغتني بما يثيره المدرك من قوة إبلاغية مدارها التشكيل الكلي لحيوية الرمز وقدرته على التجاوز. وهكذا تستحضر الصورة الذهنية عبر المسمى المرتسم في تفكيرنا وفق علاقة تصل الرمز بمدلول معين. وبهذا تنطوي العلامة اللغوية على علاقة تفصح عن إبانة يحيل إليها المرجع

الذي تستبطنه عناصر التماسك النصي.

ويكشف الجرجاني ملحظ التواصل بين البنية العميقة في شكلها التجريدي وطرق تحويلها من معانٍ نفسية إلى تشكيلات نصية بقوله: "إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق"(١١). وهذا يعني: "هناك عمليتان مع كل تلفظ أو إنشاء كلامي، إحداهما سابقة على الثانية، فأما الأولى فتتمثل في انتظام المعاني في الذهن ويصحبها حسن اختيار الدلالات المناسبة للموقف الكلامي، أما الثانية فهي انتظام المعاني في ألفاظ وتراكيب بأنساق مختلفة. ويبدو أن الجرجاني يعطي الأسبقية للمعاني في الوجود النفسي والألفاظ تابعة لها في الواقع النصي، ويضع الجرجاني تعليلاً منطقيا لأسبقية المعاني على الألفاظ مستندا على معيار التغير الذي يطرأ على المعنى دون اللفظ وهذا ما يؤكد اعتباطية الدليل اللساني الذي يعطي اللغة مرونتها في مناسبة الأوضاع المختلفة ومسايرة الأحوال المتغيرة، فلو كان اللفظ له ارتباط طبيعي بدلالته لما وسع اللغة أن تتميز بطابعها الاجتماعي حيث تماشي المجتمع في تطوراته النفسية والعلمية"(١٢). وهكذا يتضح أن الرصيد الذي تحمله الرموز يشكل مثيرات تكتسب تصوراً ذهنياً يرتبط بالمدرك المؤسس لمرجعيات المعنى. فالكلمات تمثل إشارات تتضمن دلالة عميقة تنطوي على تصور بنائي يصل الألفاظ بدلالاتها، وقرر الجرجاني: "أن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"(١٣). وهكذا يشير الجرجاني إلى المعنى المتحصل بالنفس وكيفية تشكيله ضمن صياغة تحول هذا المعنى النفسي إلى قيم جمالية ينتظمها التشكيل النصي، فالنظام اللغوي مظهر من مظاهر الإبانة عن الأفكار وبيان عن طرق انتقال المعاني الداخلية وفق قواعد التنظيم الجمالي. وصفوة القول: انَّ النظام اللغوي مجموعة من المكونات التي يفرضها التمثيل الذهني تحقيقا للمعنى المراد الذي تأتلف جملة العناصر للإبانة عنه، وهذا يقتضي رصد العلاقات التحويلية الكامنة والمتراسلة بين الدال ومدلوله للبيان عن قدرة الدال على نقل المدلول. ومن هنا يتضح أن: "الألفاظ تتبع المعاني، لأن الألفاظ عبارة عن صورة صوتية تحمل المعاني ورموز تحركها داخل الذهن. فالألفاظ المسموعة والموجهة نحو المخاطب تحمل في طياتها المعاني المطلوب إيصالها للسامع، فتحل في نفسه وفكره بعد سماعه للألفاظ. وإن هذه الألفاظ كانت مرتبة في نفس المتكلم حسب المعاني المترتبة في ذاته وذهنه وفق الارتباط المتين بين اللغة والفكر، فالدلالة هي إثارة اللفظ للمعنى الذهني، أي مدلوله المترابط بين اللفظ والمعنى في كل لغة. وإن هذه الدلالة لا يمكن أن تكون مرادفة للمعاني، لأن اللفظ يثير في ذهن السامع صورة الشيء ومفهومه، لا الشيء ذاته"(١٤).

ومهما يكن من أمر فإن البنية اللغوية: "نسقية أو إطار ذهني، أو هيكل تكويني يتمتع بتنظيم ذاتي وهي: وإن تكن جزءا من الواقع، إلا أنها الواقع التجريبي، الذي تقدمه المباشرة الأولية... وإنما هي المستوى غير الظاهر الذي يجب الكشف عنه وراء المعطى المباشر".(١٥) ويؤيد هذا المعنى فكرة مؤداها: "فكل عمل فني له سطح جمالي هو ما يسمى السطح الجمالي، وهو المقصود بالصورة الأولى، ووراء هذا السطح شيء يفهم أو يحس المقصود بالصورة الثانية"(١٦). ويوافي هذا المنحى: "أن معظم اللغويين والدلاليين اليوم يعدون أن معنى الملفوظ ليس هو المعنى الحرفي للكلمات، أو الجمل التي يضمها هذا الملفوظ وإنما معنى الملفوظ شيء وراء هذا المعنى الحرفي، وتعكسه السياقات البلاغية والنفسية والاجتماعية، ويدرك في عمقه الملفوظ في نفسه"(١٧). وهذا ما ينص عليه الجرجاني بقوله: "وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"(١٨). وهذا يكشف العلاقة بين المدلول وما يمثله من ظلال تشي بطرق ترتيب الأداء اللغوي وفق قاعدة تمتلك وجوه التنظيم ضمن أبعاد تشكيل الدلالة الكلية. ومن هنا يظهر أن الإنجاز اللغوي ينبني على متصور ذهني يرصد حركة الرموز والصور وفق منظور يعين حركة البنى في ضوء المواقع المناسبة لها. وتستند علاقة الدال بالمدلول إلى قاعدة منتظمة تتفاعل فيها الكلمات ضمن نظام كلي يؤدي فيه كل عنصر وظيفته الدلالية لتأسيس المقصد. وصفوة القول: "لا تخرج ألفاظ اللغة وكلماتها عن أن تكون رموزا تشير بها كل أمة من الأمم إلى معاني الأشياء التي يقصدونها؛ فلو حللنا عملية الكلام أي اتصال إنسان بآخر عن طريق اللغة لوجدنا عناصر أساسية هي:

الأول: اللفظ أو الصورة الصوتية.

الثاني: المعنى أو الصورة الذهنية التي أثارها المتكلم في ذهن السامع وهو صورة متكونة في ذهنه ومنتزعة من تجاربه، وما صادفه في حياته للأشياء المادية والمعنوية كالمسجد والرحمة. فاللفظ دال ويثير في ذهن السامع صورة الشيء الذهنية والمعنى مدلوله، والشيء الخارجي مقصود وينطبق عليه المعنى وعن طريق الصورة الذهنية أو المعنى يكون الانتقال إلى الأشياء الحسية"(١٩). وهذا يظهر أن: "العلامة ذات شقين: أحدهما خفي، والآخر واضح محسوس،

والعلاقة بينهما تقوم على التراسل، وليست هناك رابطة طبيعية تجعل التلازم بينهما مطلقا، وإنما هو تلازم عرفي، كان من الممكن ألا يكون، أو كان من الممكن أن يكون على وضع آخر"[٢٠]. وهكذا: "تنطوي العلامة في ميدان مثلث التوزيع ضمن أبعاد ثلاثة ونسمي ذلك نحوية العلامة:

أ. العلامة قبل التنظيم (حيز إضماري عام).
ب. العلامة في التنظيم (حيز إظهاري مخصوص).
ج. العلامة بعد التنظيم (حيز التحويلية اللانهائية)"[٢١].

وهذه النظرة إلى العلامة اللغوية تظهر أن التراسل بين الدال والمدلول يؤلف سببا يفرض حتمية التفاعل المبني على إدراك علاقة الرموز الذهنية بمقاصدها مما يسهم في تشكيل البنية. ويؤلف التلازم تنظيماً ينقل الكلمة من كونها رمزاً إلى تجسيد دلالي يوافق الغرض المراد التعبير عنه، ومن هنا يتبين: "أن اللسانيات تتعهد بدراسة العلامة اللغوية لا من حيث هي غرض في ذاته، ولا من حيث هي جزء بمفرده، ولكن من حيث هي عنصر مكون لنظام متماسك، وهذه الدراسة لا تقف عند تشخيص الفعل اللغوي في مستواه الأدائي ولكن تأخذه في مسلكه الدائري؛ إذ تهتم اللسانيات بتولد الحدث وبلوغ وظيفته ثم بتحقيقه مردوده عندما يولد رد الفعل المنشود: وهكذا يكون موضوع علم اللسان اللغة في مظهرها الأدائي ومظهرها الإبلاغي ومظهرها التواصلي"[٢٢]. وقد تم تعيين أنواع العلامات اللغوية عند بيرس[٢٣]: "من منطلق العلاقة القائمة بين الدال والمدلول فجاءت على ثلاثة أنواع:

١- العلامة الأيقونية أو الصورية: وهي العلامة التي تكون فيها العلاقة بين الدال والمدلول علاقة تشابه في المقام الأول مثل الصورة الفوتوغرافية التي تقام على مبدأ التشابه.
٢- العلامة الإشارية: وهي العلامة التي تكون فيها العلاقة بين الدال والمدلول علاقة سببية منطقية مثل ارتباط الدخان بالنار.
٣- العلامة الرمزية: وهي العلامة التي تكون فيها العلاقة بين الدال والمدلول علاقة عرفية محضة، وغير معللة، فلا يوجد بينهما تشابه أو صلة طبيعية أو علاقة تجاور، وغالباً ما تقترن بالأفكار العامة التي تدفع إلى ربط الرمز بموضوعه مثل ارتباط الحمامة بالسلام، والشمس بالحرية"[٢٤]. وتؤلف هذه النظرة معياراً يكشف أعراف المنظومة اللغوية بحثا عن فضاء الرمز وطرق تحقيقه لمحتوى التعبير وتجليات الدلالة. فهذا اكتناه لطبقات الإبلاغ عبر وجوه تشكيل المدلولات والبحث عن توغلها في مستوى التجريد. فالتحول الجذري لطبقات الدلالة يظهر ملاحظ التمايز التي تعين مدلول الإشارات وطرق إطلاق طاقاتها الكامنة. ويمد الجاحظ أفق التشكيل البياني لإظهار العلاقة بين المعنى النفسي والنسيج النصي الذي يستمد جماله من اختيار الألفاظ وفق المعاني المناسبة لها. فهذه دراسة لأدوات التعبير وطرق إنتاجها للمعنى، وهكذا فإن بلوغ مناطق الدلالة مرجعها استدعاء التحولات الداخلية المؤلفة لمرايا النسق. ويوضح الجاحظ هذا الأصل بقوله: "مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع"[٢٥]. فهذا رصد للعلاقة بين الرموز اللغوية والوظائف التي تقوم بها تحقيقا لنظرية الفهم والإفهام المتصلة بطرق التشكيل الأسلوبي. وبهذا يتضح تغليب نظرية التشكيل البياني على المكونات المؤلفة لها عبر اقتناص يخفي جدلية عميقة مفادها تحقيق المعنى برصد العناصر المهيمنة على مجهول البيان. ويؤكد هذا المنحى ما يقدمه الجاحظ في الإبانة عن تجليات المطابقة بين اللفظ ومعناه؛ إذ يقرر أنه: "لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك"[٢٦]. ويرسخ الجاحظ نظرية الإشارة لتكوين مرجعية مفادها التراسل بين المرسل والمتلقي انطلاقاً من سلطة المعنى وتجليات طبقات الإفهام، وبيان ذلك عنده: "فأما الإشارة فباليد، وبالرأس، وبالعين، والحاجب والمنكب إذا تباعد الشخصان، وبالثوب وبالسيف، وقد يتهدد رافع السيف والسوط، فيكون ذلك زاجراً ومانعاً رادعاً، ويكون وعيداً وتحذيراً... وبعد، فهل تعدو الإشارة أن تكون ذات صورة معروفة، وحلية موصوفة، على اختلافها في طبقاتها ودلالتها؟ وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح مرفق كبير... ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص، ولجهلوا هذا الباب البتة... وقد قال الشاعر في دلالات الإشارة:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها
إشارة مذعور ولم تتكلم
فأيقنت أن الطّرف قد قال مرحبا
وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

فجعل الإشارة موحية ناطقة تشارك اللفظ في نقل المعنى من حال الاختزان الصامت إلى حال تفضي بالمستدل إلى الحقيقة، وبين أن: "الإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ"[٢٧].

وهكذا يظهر الجاحظ وظيفة الإشارة في تحقيق قواعد الاتصال وفق مبادئ الاقتران الذي يكفل تحديد المعنى، فالقيمة الإشارية تحمل مضمونا دلالياً يتوخى الناتج الذي تختزنه الذاكرة في تواضع ضمني أساسه العلاقة بين الدال والمدلول.

من هنا يتضح أن التراسل يتم عبر نظام من الإشارات يتسم بقدرته على تشكيل النسق لبلوغ أعلى مراتب الإبلاغية، وتتجلى الإشارة اللغوية موضحة المقصد الذي يظهر قيمة التواصل الناتج عن سيمياء الأداء، وتتموضع لتجسد الصورة الذهنية المتخيلة؛ إذ تمتلك رصيدا معرفياً ناتجا عن العرف الاجتماعي للأبنية وطرق تداولها عبر رحلة الزمن، ونشير هنا إلى فكرة مفادها: "من أظهر نظريات المعنى:

١. **نظرية الإشارة:** وتسمى النظرية الاسمية عند بعض المعنيين بهذه النظرية، وترى هذه النظرية أن كل شيء يوضع له اسم يشير إليه، ويعرف به، ويتميز كل اسم عن الآخر بمسماه.
٢. **النظرية الفكرية:** وهذه النظرية ترى أن المعنى هو ما يستقر في الذهن من فكرة، وهذه الفكرة هي المعنى، وجون لوك هو رائد هذه النظرية؛ فالمعنى هو تصور ما في الذهن.
٣. **نظرية المنبه والاستجابة:** وهي نظرية (بلومفيد) السلوكية في طبيعة اللغة، وترى هذه النظرية أن معنى الجملة يتولد من الموقف الذي ينطق فيه المتكلم، وما يعقب ذلك من استجابة لدى المتلقي فالمعنى يكون ذهنيا، والاستجابة تكون لفظية"[٢٨]. من هنا يتبين أن منظومة العناصر اللغوية تمتلك طاقة حركية ذاتية تكسبها تعاقبا يحتكم لنظرية المثير والاستجابة في تفسير السلوك اللغوي. وهذا يرسم منهجا لبيان الطرق المتوخاة بين أنظمة التوصيل وجوهر مكوناتها الدلالية. وهكذا تحتكم هذه المنظومة إلى علاقات التوافق والتطابق المتسقة ضمن نظام العرف اللساني الذي يصل كل عنصر بوظيفته توخيا للمعنى المراد. وتكشف اللغة عن تفكير يتحول إلى مدرك يبنى على شبكة علاقات مدارها الإحاطة بأثر المكونات الذاتية في تكوين الغاية. وبين الجاحظ أصناف الدلالة بقوله: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني في لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها: اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة. والنصبة هي الحالة الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف"[٢٩].

وهكذا يتضح أن أشكال الدلالة عند الجاحظ خمسة جاءت على النحو الآتي:

١. الدلالة باللفظ، وهذا ما يميز الإنسان الناطق المبين من سائر الحيوان.
٢. الدلالة بالإشارة: باليد وبالرأس وبالعين والحاجب والمنكب.
٣. الدلالة بالعقد، وهو الحساب دون اللفظ والخط.
٤. الدلالة بالخط؛ فالقلم أحد اللسانين وأبقى أثرا.
٥. دلالة النصبة، فهي الحالة الناطقة بغير اللفظ، والمشيرة بغير اليد، وذلك ظاهر في خلق السموات والأرض"[٣٠].

وهذا يدل على أن أنظار الجاحظ تمثل وجها استقرائيا لرصد أشكال الدلالة واكتناه السمات التركيبية التي تتبنى عليها في تكوينها لدوائر المعنى. فالدلالة تتخذ جملة من الهياكل البنائية التي تمارس مستوياتها الإبلاغية متضمنة المقاصد المرادة منها. فهو يرصد العلاقة بين المرجع الدلالي والصيغة التي يتخذها للتعبير عن المعنى. فالوظيفة الدلالية تؤدى عندما تأخذ شكلها المستهدف ضمن علاقات التلازم التي يقودها المعنى والشكل المطابق له. فهو يقاربها مقاربة منطقية تكشف عن علاقتها بالأفكار الاجتماعية التي تتضمنها لأداء وظيفة خاصة. وهكذا يتم توسيع دائرة الاتصال الاجتماعي لدراسة الأنظمة الدالة بأشكالها اللغوية وغير اللغوية. وقد جعل الإشارات شكلاً من أشكال النظام اللغوي الذي يستند إلى مرجع مداره النسق الذي يعيد فيه الدال إلى مدلول معين.

وقسم البلاغيون الدلالة انطلاقاً من حركة ذهنية تقام على علاقة ارتباط الشيء بنفسه لإنتاج المعنى. فهناك مستويان دلاليان يصاغان وفق مظاهر التلازم تلبية لقصد المتكلم في أداء المعنى. فالأثر الدلالي يجعل الألفاظ مرهونة باستحضار المتخيل الذهني الذي يشي بالمعنى. فقد بين الرازي أن الدلالة قسمان فقال: "وهي إما أن تكون وضعية أو عقلية. فالوضعية كدلالات الألفاظ على المعاني التي هي موضوعة بإزائها كدلالة الحجر والجدار والسماء والأرض على مسمياتها. وأما العقلية فإما على ما يكون داخلاً في مفهوم اللفظ كدلالة لفظ البيت على السقف الذي هو جزء مفهوم البيت وإما على ما يكون خارجا عنه كدلالة لفظ السقف على الحائط[٣١]. وهذا يبدي سيرورة التراسل وفق حركة وظيفية مؤداها انتظام العلاقة على وجه نظامي يشير فيه الدال لمدلوله. فرصد تجليات الدلالة يقتضي درس الملاحظ المنهجية المهيمنة على أشكال التكوين البنائي لاكتناه وجوه تفاعلها في إنجاز الغرض.

ويتراسل البحث الدلالي بين التراث واللسانيات الحديثة؛ فقد أظهر ابن جني (٣٩٢هـ) أن المستوى الدلالي: "من أشرف فصول العربية وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدراً في نفوسها"[٣٢]. وتؤلف الدلالة الغرض الذي يسعى إليه

المتكلم والسامع وهي الإطار الذي تتشكل لأجله الظاهرة اللغوية. ويتم التعبير عن المعاني بالألفاظ التي تتضمن المقاصد التي يريد المتكلم التعبير عنها. ويكشف ابن جني هذه العلاقة بقوله: "الألفاظ للمعاني أزمة، وعليها أدلة، وإليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة"(٣٣). ويوافق هذا المنحى: "أن الكلام ألفاظ تشتمل على معان تدل عليها ويعبر عنها فيحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللفظ، لأن المدار يعد على إصابة المعنى"(٣٤). أما: "التفاضل بين بعض الكلام وبعض فإنما يكون بحسب النظم، ولكن المعنى الذي هو مناط التفاضل بين الكلام ليس هو المعنى الغفل الخام، وإنما هو المعنى المصور. وذلك أن مناط التفاضل صورة المعنى، وليس جنس المعنى وأصله. وصورة المعنى هي النظم المعنوي له في النفس، ويقابله في البنية السطحية على اللسان النظم اللفظي. ولما كان النظم اللفظي دليلا على النظم المعنوي، وكانت الصورة المعنوية لا يمكن الاستدلال عليها إلا بالصورة اللفظية التي هي في حقيقة الأمر ظل لتلك الصورة المعنوية أطلق القدماء اللفظ ونسبوا إليه المزية، وهم يعنون ما يدل عليه اللفظ في تلك الصورة المعنوية"(٣٥).

ومرد المزية الجمالية تناط بأحكام النحو عند الجرجاني؛ إذ تنتظم عناصر التركيب في تناسق يتوخى جمال التعبير البياني، فهذه المزية:" تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها من بعض"(٣٦). وانتهى درويش الجندي إلى أن: "المعنى الذي جعله عبد القاهر محوراً للنظم، هو المعنى الصوري أو المعنى المصور، فالمعنى الذي هو جوهر الكلام عنده، والذي تنسب إليه مزية النظم ليس هو المعنى الغفل الخام، وإنما هو المعنى الذي تشكل في النفس بشكل خاص، ونظم فيها نظما خاصا، هو صورة المعنى لا المعنى مجرداً من الصورة"(٣٧). وبذلك يتضح اهتمام ابن جني بتجليات الظاهرة اللغوية في بيانه عن اختيار الألفاظ وطرق تشكيلها قصد الإيضاح والتأثير. فهي تبسط ما يريده المتكلم وفق مراتب التجلي المعتمدة على صيغ التشكيل. فالمتكلم يضع الألفاظ في القالب المناسب ضمن نظام داخلي مداره القدرة الكامنة التي تؤلف نظما يرتضيه المنتج للكلام بغية ما يناسب مراده، وتبدو قوة العلاقة بين الألفاظ ومعانيها ضمن منهج يتوخى رصد ملاحظ الانسجام وفق الشكل الذي يعيد إليه المرجع المنتج لعالم الدلالة.

ويرتكز ابن جني في بيانه عن قطبي العلاقة المحتكمة لمنظومة الاقتران على مبدأ مفاده أن عناية العرب بالألفاظ مرجعها تقدير المعنى: "فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها، وحموا حواشيها وهذبوها... فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني"(٣٨). وهذا يبين التراسل الذي يحفظ تشكيلا نسقيا مداره الشكل العلائقي المحقق للمقصد وفق مبادئ التلازم بين الدال ومدلوله، وهذا يظهر أن: "التركيب نظام لغوي منظوم طبقاً لإطار من القواعد الخارجية تجسيداً لما يناظره داخلياً، فيكون الاتساق والانسجام بين الصورة الداخلية وثوبها المجسد الأساس الذي يعتمد للحكم بالفصاحة أو الإبانة أو الجودة أو الرداءة، وبه يتم نقل الرسالة بين طرفيها المتكلم والسامع، فهو نظام لغوي حسي منظوم في وجه، وهو صور متلاحقة من المعنى أو المعاني التي تنتظم فتكون بعداً دلاليا كليا"(٣٩).

وقسم ابن جني الدلالة إلى ثلاثة أقسام؛ فهو يقرر في (باب في الدلالة اللفظية والصناعة المعنوية): "أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية. ولنذكر في ذلك ما يصح به الغرض، فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله؟ فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه"(٤٠). وهذا يكشف تنبه ابن جني إلى أساليب تشكيل الدلالة على نحو مكثف يحيل على مدركات خاصة، وتطالعنا وجوه التمايز في تحولات البنية المؤسسة وفق أشكال التكثيف الموغل في طرق إعادة إنتاج البنى بما يكفل حيوية الإنجاز ويحقق القدرة على التأثير، فالعلاقات البنائية تستند إلى ظاهرة التموقع الذي يتعالى لصناعة الملاحظ الجمالية على أساس الانتظام البنائي المحقق للإبلاغية القائمة على وحدة التفاعل.

ويعاين عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) طرق تصريف الكلام على وجه جدلي يظهر العلاقة بين اللغة والفكر. فالمستوى الدلالي هو تلازم يحكم العلاقة في إطار يحقق المعنى على الوجه المخصوص ومؤدى ذلك: "فليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل"(٤١).

وقد بين الجرجاني غرض متكلم اللغة موضحاً أن "الناس إنما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده"(٤٢). وهكذا يصدر نظام الإشارات عن مستوى ذهني لتكوين نسق يصنف في إطار من التلازم المنظم لعلاقة الشكل بالدلالة. فالمخطط الذهني يكفل تحقيق المقصد وفق تصور ينطلق من المعارف الضمنية لصياغة الشكل الذي تتخذه قواعد اللغة لأداء المعنى.

ويأتي تعريف اللغة عند الجرجاني وفق منظور كلامي يقيم الأداء اللغوي على مرتكز يضمر العلاقة بين الدال والمدلول على وجه عضوي يرتهن ملحظ التلازم بينهما، فدلالة الكلمة عنده اعتباطية؛ إذ تحصل مستواها الدلالي عبر قيامها بالتعبير عن المراد منها. وتقام فكرة العلامات اللغوية انطلاقا من التقابل الثنائي المؤسس على ملحظ التباين بين الكلمة ونقيضها في مفاهيم التقابل الضدي: "فاللغة تجري مجرى العلامات والسمات ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلا عليه وخلافه، فإنما كانت (ما) مثلا علما للنفي، لأن ههنا نقيضا له، وهو الإثبات، وهكذا إنما كانت (مَنْ) لما يعقل لأن ههنا ما لا يعقل"[٤٣]. ومن الملاحظ أنّ الجرجاني يقيم العلامة اللغوية على أفقين: أحدهما يحقق قيم المماثلة بين الدال ومدلوله؛ إذ تجري فيه الأسماء على سمت المسميات عندما يستلزم كل دال مدلوله على وجه من الانتظام، وهذا يصدر عن فكرة مؤادها أنَّ اللغة نظامية بمعنى اختيار الدال الموافق لمدلوله من حيث انسجام العلاقة بين الاسم والمسمى في وجوه الاختيار.

وثانيهما: مباين للأول؛ إذ تؤسس علاقة الدال بمدلوله انطلاقاً من التقابل الثنائي؛ إذ يعرف الدال بضده فمثلا يعرف اللون الأبيض، لأنَّ هناك ما يقابله وهو الأسود، وهكذا ثنائيات: الإثبات والنفي والحياة والموت والأمل واليأس. ومن المحقق انَّ الجرجاني استطاع أنْ يفسر نظرية العلامات اللغوية تفسيراً بنائياً مرجعه قوانين المشاكلة والاختلاف مدركاً نوع العلاقة بين الدال ومدلوله. فقد تسنى له أن يفسر العلامة اللغوية تفسيراً يوافق أنظار علم اللسان الحديث في التقابل الثنائي:" وهذا المبدأ هو أحد الأصول التي تنتظمها البنيوية، وهو مؤسس على التقابل بين عنصر ذي علامة وغير ذي علامة كالتذكير والتأنيث. وغني عن الإفاضة أنَّ النحويين العرب قد لحظوا هذا المبدأ وصدروا عنه في تقسيماتهم وتصنيفاتهم، ومن ذلك اعتبارهم المذكر غير معلم واعتبارهم المؤنث معلماً".[٤٤] ويتبين من ذلك أن: "العلامة اللسانية نسيج من العلاقات التبادلية تبرز قيمتها في المقابلات المولدة المحولة وتؤدي وظيفة إبلاغية أو وظيفة كلامية: نحوية أو أدبية أو علمية حسب الأنظمة. وهي موطن الوظائف الدلائلية في ظروف وسياقات معينة وتتحول هذه الوظائف وفق حاجات المتخاطبين. وهكذا يتضح أنها ظاهرة اجتماعية تخضع للحركة أو يتجاذبها الإثبات والنفي في التخاطب. فالعلامة فكرة بنيوية متخيرة غير مجانية وإنما تنتمي إلى أبعاد النظام التعليقي أو الدال النحوي للعلامات والمقولات الدلالية المنطقية الذهنية والسياق الاجتماعي العام. فهي مجموعة حيزات متشابكة شديدة التداخل لكنها منسجمة تتميز بأداء الوظيفة المركزية للعلامات أي الإبلاغ. وهذه الأبعاد الثلاثة تؤلف ضربا من النحوية أي مجموعة من السمات المميزة المتنقلة في مستوى السياق والنظام والترتيب والوظيفية"[٤٥]. وانطلاقاً من هذا الأساس يبدو أن علاقة الدال بالمدلول تؤلف نسقا مترابطاً يقام على علاقة جدلية تتضمن سيرورة التعاقب الذي يضع العناصر في مستوى أدائي يحمل نظاما إبلاغيا يغذيه الرصيد المعجمي الناظم لمجموعة الدلالات في أفق واحد. ومن هنا ندرك أن: "العلامة اللغوية تشكل لا يستمد قيمته ولا دلالته من ذاته وإنما يستمدها من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات المختلفة. غير أن مبدأ القيمة الإخبارية الذي يصدر عن وجود العلاقات يظل متعذرا ما لم تنتظم تلك العلاقات انتظاماً يؤهلها لقابلية التصنيف، وليس للساني من مهمة في خاتمة المطاف سوى استنباط الشبكة التصنيفية التي تقوم عليها الظاهرة اللغوية مما يتيح له استطلاع مقومات الانتظام الداخلي عبر اكتشاف النواميس المحددة لبنية اللغة والمحركة لوظيفتها في آن معاً"[٤٦]. وهكذا فإن الدلالة: "هي العلاقة الناشئة من نواتج الدال والمدلول، وتتشكل من اتحاد الدال الذي هو الصورة السمعية للصوت مع المدلول الذي هو الصورة الذهنية؛ إذ يتشكل منها وبها الرمز، ويلاحظ أن تلك الوحدات ذات الأنظمة الخاصة بها، لا تشكل رمزاً إلا بواسطة تمايزها عن سواها، أي انها تكون الرمز اللغوي من خلال ذلك التعارض بينها وبين سواها، فاللغة نسق إشاري هدفه إيصال فكرة وغرضه التعبير عنها، وهذه الإشارات اللغوية لها ماهيتها، ولها غايتها"[٤٧].

ومن هنا يتضح أن دلالة الكلمة تتوقف على جملة علاقاتها داخل النظام اللغوي، فالعلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية في أصل وضعها وإن كان العرف اللغوي قد حقق لها بعدا نظاميا فإن مرده اطراد الاستعمال الذي يكفل الاتساق على وجه دون آخر، وهكذا فإن سيرورة النظام اللغوي تشكل ملحظا نظاميا يجعل العلامات اللغوية تنطق المضمون الإبلاغي المنتظم وفق الدوران الاجتماعي المحقق للمخزون الذهني؛ فقد بين الجرجاني: "أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال: "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"[٤٨]. وهذا يعني أن: "عبد القاهر الجرجاني يرى أن الألفاظ ليست إلا مجرد علامات وسمات دالة على المعاني فإن العلامة من حيث هي علامة لا يمكن أن توصف بقبح أو حسن، من هذا المنطق ليست كلمة (فرس)

أدل على معناها من كلمة (أسد) على معناها في العربية، بل ليست كلمة (فرس) أدل على معناها في العربية من مقابلها في أي لغة من اللغات، ولا بأس في هذه الحالة من استبدال علامة بعلامة للدلالة على المعنى نفسه إذا اتفق أهل اللغة على ذلك، فلو أن أهل اللغة قد استخدموا العلامة الصوتية (قصير) للدلالة على ما نطلق عليه اليوم (طويل) لم يكن ذلك ليغير شيئا وكانت العلامة الأولى تدل على معنى (الطول)، فالعلاقة بين الدال والمدلول في هذا الفهم علاقة اعتباطية اتفاقية اصطلاحية، والألفاظ من حيث هي علامات وسمات لا تغير من المدلول ولا تضيف إليه بل تشير إليه فقط وتدل عليه"[٤٩]. هذا يكشف لنا سبق عبد القاهر الجرجاني لعلم اللسان الحديث في البيان عن اعتباطية العلامة اللغوية، وخير ما يؤيد ذلك فرديناند دي سوسير في تقريره: "ان الرابط الجامع بين الدال والمدلول هو اعتباطي، وذلك لتعريفنا العلامة أنها مجموع ما ينجم عن ترابط الدال بالمدلول، وهكذا ففكرة أخت: لا ترتبط بأي صلة داخلية مع تعاقب الأصوات أ، خ، ت، تلك التي تقوم مقام الدال بالنسبة لها. وحجتنا في ذلك إنما هي الاختلافات القائمة بين اللغات ووجود اللغات المختلفة"[٥٠].

ويبدو أن علماء اللسان: "يتفقون مع سوسير على أن اللغة تتألف من إشارات أو علامات. والإشارة كيان نفسي ولا وجود لها إلا في ذهن الإنسان. وهي عبارة عن اتحاد عنصرين لا فاصل بينهما: الدال والمدلول، والدال هو الصورة الصوتية التي تنطبع مباشرة في ذهن السامع. وهو الإدراك النفسي للكلمة الصوتية، أما المدلول فهو الكلمة التي تقترن بالدال. نأخذ مثالا على ذلك الإشارة اللغوية (شجرة) الدال هو الصورة الذهنية كسلسلة الأصوات المتتالية: (ش، ج، ر، ة) والمدلول هو التصور الذي ينطبع في الذهن عند التقاط هذه الصورة، وهو هنا صورة الشجرة الذهنية. ويؤكد سوسير كيفية العلاقة التي تربط بين الدال والمدلول موضحا أنها غير معللة، فلا يوجد أي من عناصر الدال (ش، ج، ر، ة) ما يدل بشكل طبيعي ومنطقي على المدلول (شجرة)"[٥١]. وهكذا يتضح: "أن المسميات اللغوية ليست سوى مفاهيم ترتبط بذهن من ينطقها، أو على أساس أنها محرك يثير معنى ما، فالمسمى صورة تركيبية من صوت وفكرة وبينهما علاقة تعسفية، فلا يمكن أن تتمثل علاقة ما بين كلمة (شجرة) ومفهومها، بدليل اختلاف هذا الشيء من لغة إلى لغة، فالعلامة اللغوية تتميز بقدرة خاصة لأنها تستند إلى إثارة العقل أكثر من استنادها إلى غيره من الحواس. وعليه فإن العلامة اللغوية لا تجمع بين شيء واسم، ولكنها تجمع بين تصور وصورة سمعية"[٥٢]. هذا الموقف يبين لنا بوضوح تقرير عشوائية العلامة اللغوية وهو ما يذهب إليه عبد السلام المسدي في بيانه أن: "العلامة تنطوي على القصد؛ إذ يقتضي دستورها الدلالي توفر ألسنية في إبلاغ ما تفيده، فطبيعة العلامة اللغوية جوهرها العرف؛ إذ ليس في أي لغة من دال إلا وكان يمكن أن يقوم بدله دال آخر من ذات اللغة أو من غير رصيدها وليس لها من مدلول إلا وكان يمكن أن يعبر فيها عنه بغير ما هو مدلول به عليه، ومن المقرر أن مبدأ الاعتباط المحض في اقتران دوال اللغة بمدلولاتها يعد الوجه الخلفي لدعامة العرفية ضمن أنساق الدلالة الكونية"[٥٣]. ويوافق هذه الفكرة في اعتباطية العلامة اللغوية: "ما تقوله جوليت على لسان شكسبير:

ماذا في اللفظ؟ إن ما نسميه وردة سوف يحتفظ برائحته الزكية فيما لو سميناه باسم آخر"[٥٤]. وعلى هذا يمكن القول: "ليست للفكرة أية علاقة داخلية مع المتوالية الصوتية؛ إذ يمكن التمثيل للفكرة بأية متوالية صوتية، وخير دليل على ذلك الاختلاف بين الألسنة ووجود الألسنة المتعددة"[٥٥]. وصفوة القول أن الاستعمال يفرض عرفا راسخا يرجع فيه الدال إلى المدلول وفق علاقة أساسية تكسب اللفظة مدلولها فيما ترمز إليه. وهكذا فإن العرف اللغوي يقيم تنظيما خاصا للعلامات يكفل لها كيفية خاصة تمثل تجسيدا للهيكل البنائي الذي ترجع إليه الأبنية في تصريفها.

وانطلاقا من هذا الأساس يتضح "أن العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية؛ إذ ليس هناك ما يعلل ربط كلمة (فرس) بالحيوان الذي تشير إليه، وقد كان من الممكن أن يدعى باسم آخر، ومما يدل على هذه الاعتباطية دلالة واضحة اختلاف الرموز الدالة على أشياء واحدة باختلاف اللغات في المواضعة، والثانية بين الدال والمدلول وهما حدا الرمز اللغوي. فالدال هو الصورة الصوتية والمدلول هو الصورة المفهومية"[٥٦]. وبيان ذلك: "أن أوجدن (Ogden) وريتشاردز (Richards) يوضحان المعنى على أساس الثلاثية التي تجمع بين مكوناته وهي:

١. الرمز Symbol، (الدلالة أو الإشارة): وهو عبارة عن الكلمة المنطوقة المكونة من مجموعة معينة من الأصوات مثل "تفاحة".
٢. الفكرة Thought، أو المحتوى العقلي الذي يحضر في ذهن السامع حين يسمع كلمة تفاحة.
٣. الشيء نفسه، أو المقصود، أو الشيء المعني وهو في مثالنا التفاحة.

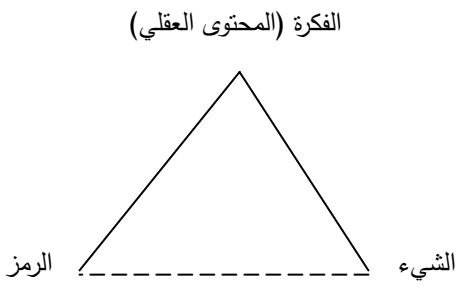

والمهم في هذا المثلث الذي قدمه أوجدن وريتشاردز هو أنه ليس هناك علاقة مباشرة بين الكلمة والشيء، وقد رمزا إلى ذلك بوضع خط منقوط في قاعدة المثلث.

والمهم في هذا المثلث أيضا، أنه ليس هناك طريق قصير بين الكلمات والأشياء التي تدل عليها؛ إذ الدائرة يجب أن تبدأ من الفكرة أو المحتوى العقلي الذي تستدعيه الكلمة والذي يومئ إليه الشيء".[٥٧] وقد أظهر الجرجاني علاقة الألفاظ بمعانيها؛ إذ لاحظ أن الدال يشكل رمزاً يخفي مدلولاً يبني على التراسل: "وليت شعري: هل كانت الالفاظ إلا من أجل المعاني؟ وهل هي إلا خدم لها، ومصرفة على حكمها؟ أو ليست هي سمات لها، وأوضاعا قد وضعت لتدل عليها؟"[٥٨]. وهذا يرجع سيرورة العلامة اللغوية إلى اقتران ذهني يكشف ما تشير إليه الكلمة من مغزى؛ إذ يؤسس للفظ قيمته التعبيرية في تناسق يبنى على مرجع يضع اللفظ الموضع الذي ينبغي أن يكون فيه. وهذا يبدي أن: "الرموز هي أطر مرجعية تنظم عملية الإدراك الذهني إزاء ظواهر واقع التفاعل الحاضر إضافة إلى أحداث وملابسات الحياة الاجتماعية الماضية. فالسلوك الاجتماعي لا ينحصر في لحظة زمنية معينة، كما لا يعتمد على الوجود الحقيقي للأشياء التي ترتبط به أو تمثله. ومن هنا تظهر أهمية الرموز؛ فهي تحرر السلوك من هذه المحدودية والانحباس إلى آفاق اجتماعية وحضارية أرحب. وبهذا تغني الرموز الإنسان عن مثول الحوافز المادية المباشرة باعتبارها البدائل التي تمثل تلك الحوافز وهي لهذا تضمن ردود فعل سلوكية مماثلة لتلك التي تنتجها تلك الحوافز"[٥٩]. وبهذا يتضح أن الرموز تحمل رصيدا معرفيا يكفل التفاعل الإنساني بين الأفراد توخياً للتعبير عن السلوك المراد. ويبدو واضحاً أن العناصر تنجذب إلى مغامرة الدال في اختراق علاقته مع المدلول بحثا عن المغايرة التي تتجاوز العرف تحقيقاً لمجهول البيان. فالعناصر اللغوية تمارس الإقصاء مؤصلة علاقة الدال بالمدلول وفق نظام تصوري تكويني يتسم بالتنوع العائد إلى مرجع يقلب وجوه الأبنية وفق المقصد المراد. وهذا يعني: "في الكلمة الرمز تجتمع كل العناصر المؤلفة لمدلولها المعياري لتشكل الصورة الفعلية التي تنطبع في ذهن القارئ، ثم من خلال هذه الصورة بكاملها يتم الانتقال إلى مفهوم آخر هو المرموز إليه، وهذا الانتقال يتم بعملية عقلية، لأن التقاء الدلالتين يتم في ذهن القارئ. عندما نستعمل لفظة (جبل) استعمالا رمزياً للدلالة على العظمة لا يتم الانتقال إلى العظمة من خلال وحدات معنوية منفصلة، مشتركة بين حقلي الدلالة لكل من اللفظتين، وإنما الصورة العقلية التي نكونها في ذهننا عن الجبل وبمختلف عناصرها تنقلنا إلى العظمة، وهذا الانطباع بالمشابهة بين صورة الجبل ومعنى العظمة، لا يوجد في اللغة إنما عند الفرد؛ فعملية الانتقال العقلانية هذه، هي التي تطبع الرمز بطابع خاص ومستقل"[٦٠].

وقد وضع الجرجاني مرجعية ترصد العلاقة بين الألفاظ ومعانيها اعتماداً على فكرة المواضعة التي تكفل وصل البنى بما تشير إليه؛ إذ يقرر أن: "المواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم، فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم لغير معلوم، ولأن المواضعة كالإشارة، فكما انك إذا قلت: خذ ذاك: لم تكن هذه الإشارة لتعرف السامع المشار إليه في نفسه، ولكن ليعلم أن المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها، كذلك حكم اللفظ مع ما وضع له"[٦١]. وهذا يرجع تفسير العلامة اللغوية إلى اقتران ذهني يكشف ما تشير إليه الكلمة من مغزى؛ إذ يؤسس اللفظ قيمته التعبيرية في تناسق يبنى على مرجع يضع اللفظ الموضع الذي ينبغي أن يكون فيه. وهكذا يتضح: "أن مواضعة اللغات في بداية النشأة هي أن يكون لكل دال مدلول واحد ولكل مدلول دال واحد، غير أن جدلية الاستعمال ترضخ عناصر اللغة إلى تفاعل عضوي بموجبه تنزاح الألفاظ تبعاً لسياقاتها في الاستعمال عن معانيها الوضعية، فضلا عما تدخله القنوات البلاغية من مجازات ليست في منظور اللغوي إلا انحرافات عن المعاني الوضعية الأولى، وجملة ما ينتج عن ذلك أن أي دال في لغة ما لا بد أن تتعدد مدلولاته من سياق إلى آخر، وكذلك أي صورة ذهنية مدلول عليها لا بد من أنها واجدة أكثر من دال في نسيج اللغة المعينة نفسها. على أن النص الأدبي يفرز أنماطه الذاتية وسننه العلامية والدلالية فيكون سياقه الداخلي هو المرجع لقيم دلالاته حتى لكأنّ النص هو معجم لذاته"[٦٢].

وصفوة القول انَّ العلامة اللغوية مدارها المستوى البياني الذي يقوده المحتوى الذهني وفق إعلامية مفادها سطوة المدارات الأسلوبيّة المجتازة لمسافة التوقع تحقيقاً للتراسل بين الوجه اللغوي والمعنى المراد منه، وتأخذ العلامات اللغوية منحى خاصاً في ارتفاع نسبة الإعلامية الناتجة عن اختيار

البنى توخياً للكثافة التحولات المنتجة لأوهاج التجلي. وتتضمن العلامات اللغوية رابطاً تحكمياً يصل قانون المواضعة بالمقصد وينحو بالرموز منحى أسلوبياً خاصاً بغية فرادة التعبير التي تكسب العناصر مرايا التجاوز. وهكذا يتم انجاز الدلالة عبر سيرورة مفادها الانعتاق من سلطة الرمز والتمرد على الشكل وكسر التوقع وتجاوز النسق وصولاً للإبلاغية العليا.

الثاني: المفاهيم ومناهج التحليل الدلالي

يرتاد هذا البحث المدارات المؤلفة للإطار الكلي المنظم لأشكال الربط الدلالي بغية قراءة الأنساق التي يظهر من خلالها المعنى. فهو اكتناه للنظام الرمزي الذي تقام عليه الأبنية توخياً لقراءة الأشكال المؤلفة لقوى الدلالة. وتمارس المفاهيم الدلالية هيمنة على حركة العناصر البنائية المسؤولة عن التماسك النصي بحثاً عن مظاهر المشاكلة والاختلاف في تشكيل النسق.

وتشكل النظرية الدلالية دراسة واعية لطرق التعبير ووجوه إنتاج المعنى؛ إذ تتم دراسة القصدية عبر تتبع أشكالها المتنوعة تقصياً لأثر الإبلاغية العليا في إنتاج المعرفة. وتستند هذه النظرية إلى المستوى الذهني الذي يختزن تنظيماً لوجوه الصياغة المعتمدة على ملاحظ التمايز الدلالي المنتج لتحولات البنية وفق نصوصية النص، وتؤسس على تبيان مدارات الغياب المنتظم عبر عالم الرمز المؤتلف في مساحات التناص، فالتحليل الدلالي يكشف مظاهر تعالق الأبنية في نسق يحفظ انتظامها وتعاليها توخياً للتفرد الذي يسابق لفظه معناه لأداء المقصد.

ومن المقرر أن استحضار النظام الرمزي الذي تقام عليه الأبنية ينتج تصوراً للمعاني القائمة في النفس بحثاً عن نقاط الهيمنة المؤولة عن خصوصية التشكيل، وتمارس المفاهيم الدلالية مستوى وظيفياً ينظم حركة العناصر في وحدة بنائية تمنح العناصر قيمة خاصة في التعبير عن المعنى المراد. فقيمة الإنتاج الدلالي ناتجة عن قدرة العناصر على تشكيل الرؤية الشاملة التي تحكمها وحدة النسق.

وتكشف علاقة العناصر سمات الفرادة في تعيين شكل المقصد المبني على الترابط الذهني والمظهر لحركية الإبداعي. فبلاغة المتصور الذهني تهيمن على مجهول البيان لإنتاج وظائف يؤطرها المعنى المراد التعبير عنه. ومن الواضح أن مجموعة العناصر تضم طبقة إبلاغية ينتظمها المجموع الكلي ويكسبها القدرة على إحداث التأثير المطلوب. ويلاحظ أن المفردات تتحرك في بناء كلي يفرض وجوه النظم مستثمراً أدوات الإبلاغية وفق تحول في المستوى الذهني على هيئة إنجاز اللغوي. فقيمة الأجزاء تعتمد على نوع العلاقات المسؤولة عن إنتاج الطاقة الدلالية التي تقام على المغايرة والانتظام استجابة لتحولات النسق. فالانطلاق من الانبناء يعني البحث عن الإطار المرجعي الذي يحتكم إليه السياق التداولي في إنتاجه لاستراتيجيات الخطاب. وتمتلك النظرية الدلالية سلطة مرجعية في توزيعها لتضاريس البنية وفق نظام بياني يحكمه جامع النص. وهكذا تنتظم البنى مؤلفة النشاط اللغوي الذي يحتكم لمنطق خاص يرجع مظاهر التعاقب لقانون تحول يكون مسؤولاً عن سيرورة التعبير. ومن هنا يلاحظ أن الوظيفة الدلالية منظمة رمزية تقودها العلاقات المهيمنة على تحولات النسق. وتكتسب كل بنية مدلولاتها وفق الموقع الذي تحتله في تكوينها لحركية الإبداع وانتمائها للمرجعيات المسؤولة عن أساليب التجاوز.

مفاهيم علم الدلالة

عرف الشريف الجرجاني الدلالة بقوله: "هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص وإشارة النص واقتضاء النص"[٦٣]. وهكذا تنطوي هذه الفكرة على مستوى نظمي يأتلف بطريقة تجعل العلامات تهيمن على ما يستبطنه الرمز من وظيفة تفرض سلطانها عن طريق الدال والمدلول، وبهذا يكشف عن المستوى الذهني الذي يرتسم على هيئة مكونات وظيفية مسؤولة عن تشكيل المعنى، فالتشكيل الدلالي يصدر عن الوجه الكامن الذي يسعى لتكوين شبكة علاقات مدارها اكتمال البنية وفق جدلية تقام على الدال والمدلول، وتكتسب البنى دلالاتها عبر أدائها لوظيفتها الاجتماعية في إطار سيرورتها وخصوصية تشكيلها وفق مستويات تمثيلها الذهني.

ويبدو أن علم الدلالة: "يعنى ببيان ما يدل عليه اللفظ وما بينه وبين المدلول من ارتباط في السياق معتمداً على مقام الكلام وسياقه مع الأخذ في الاعتبار الملامح الثقافية والاجتماعية للبيئة اللغوية المعينة"[٦٤]. وهذا يرجع العلاقة بين الدال والمدلول للسياق الذي يضع اللفظة المفردة في دلالة معينة تختزن الظلال النفسية المراعية لأداء الكلام وفق المجموع الكلي الذي ترد فيه. فبلاغة الكلام بموافقته لمقتضى الحال الذي يكسب المفردات السمات المميزة لها، ويجعل المطلب السياقي البنى تتحرك في دوائرها معبرة عن تجليات البنية في تنظيم كلي يعطي النسيج قوته الخفية وفق نظام مداره المقصد الذي يمثل الهدف النهائي لائتلاف عناصر المنظومة.

وهكذا فإن: "المتكلم يبعث رسالة إلى السامع، ولكي تكون ممارسة فعالة فإن هذه الرسالة تقتضي سياقاً تتصل به وتتدرج فيه، كما تقتضي كذلك شفرة تشير إليها وتحدد رموزها كي يستطيع السامع عند التقاطها أن يعي مضمونها طبقاً لتلك الشفرة المشتركة بينه وبين المتكلم اشتراكاً كلياً أو جزئياً على الأقل ثم لا بد في نهاية الأمر من التماس أي قناة اتصال والارتباط بين المتكلم والسامع بما يسمح لهما بممارسة عملية الاتصال"(٦٥). وهذا يظهر أن سياق الحال يمثل جزءا من الرسالة الكلامية التي يتمثلها المرسل وفق التواصل الذي يريده المتكلم. ويعرف علم الدلالة بأنه: "العلم الذي يهتم بدراسة المعنى والكلمات، وهو جزء من علم اللسانيات، باعتبار أن المعنى جزء من اللغة، ويندرج داخل علم اللغة أو مستوى من مستوياته كعلم الأصوات وعلم النحو، فعلم الدلالة في طرف وعلم الأصوات في طرف آخر، أما علم النحو فيقع في مكان بينهما. وعلم الدلالة هو مجموعة من الدراسات التي تهدف إلى استخدام اللغة بالنظر إلى وجوه مختلفة فيها السياق اللغوي وغير اللغوي وبالنظر إلى المشتركين في المحادثة، ومعرفتهم وممارستهم للأشياء"(٦٦). وانطلاقاً من هذا الأساس فإنه يشكل: "الفرع الذي يتناول نظرية المعنى ويدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى"(٦٧). ويبدو واضحا أن: "علم الدلالة يتجاوز بحث المعجمية وما يتعلق بها، ويبين حقيقة المدلول اللغوي، ومرجعيته، وملاكه النفسي والاجتماعي وهو يدرس معاني المفردات والجمل والملفوظات على حد سواء ويتناول مسائل الإخبار والإنشاء والإنجاز"(٦٨). ويوافي هذا المطلب ما توصل إليه ابن فارس في بيانه عن معاني الكلام: "وهي عند أهل العلم عشرة: خبر واستخبار، وأمر ونهي، ودعاء وطلب وعرض وتحضيض وتمن وتعجب"(٦٩).

أما النظرية الدلالية عند عبد القاهر الجرجاني فقد جاءت شاملة؛ إذ تكسب البلاغة حيويتها وتشاركها في بناء منهجية تضيء معالم المشاكلة والاختلاف في تقصي طبقات المعنى، وبيان ذلك: "أن غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته، والأساس الذي وضعته أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني، كيف تتفق وتختلف ومن أين تجتمع وتفترق، وأفصل أجناسها وأنواعها، وأتتبع خاصها ومشاعها، وأبين أحوالها في كرم منصبها من العقل، وتمكنها في نصابه وقرب رحمها منه، أو بعدها حين تنتسب إليه"(٧٠). ويوضح السكاكي أن: "علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"(٧١). وتنبه إلى أهمية المعرفة بدلالات الكلم؛ إذ يرى: "أن صاحب علم البيان له فضل احتياج إلى التعرض لأنواع دلالات الكلم"(٧٢). ويصل الخطيب القزويني علم المعاني بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، فالسياق هو المرجع الذي تحتكم إليه الكلمات، فلا بد من مراعاة الظروف التي تؤدي إلى وضع الألفاظ على نحو دون آخر توخياً للتعبير عن المقصد، وبيان ذلك أن علم المعاني: "هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي تطابق مقتضى الحال"(٧٣). وهكذا يتبين أن: "علم الدلالة يحاول دراسة المعنى وسبر أغواره، وينظر إليه كثير من العلماء على أنه الهدف النهائي في البنية اللغوية صوتياً وصرفياً ونحوياً ومعجمياً"(٧٤).

وهذا يبدي أن علم الدلالة ينطوي على قاعدة مفادها إنتاج المعرفة بالاعتماد على إطار يشمل مجموعة العلائق التي تسعى إلى تعيين مواقع الانسجام ممارسة للتماسك اللفظي الذي يقوده المعنى. وهذا يكشف أن: "كل دراسة لغوية لا بد من أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى"(٧٥). ومن المحقق ظهور فكرة مؤداها: "لا يعد الباحثون المحدثون دراسة المعنى –أي: دراسة الجانب الدلالي من اللغة– فرعاً من فروع الدراسات اللغوية فحسب، بل يعدونه أهم هذه الفروع على الإطلاق"(٧٦). ولذلك سماه بعضهم: "قمة الدراسات اللغوية، ورأى أنه يشغل المتكلمين جميعاً على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم الفكرية، لأن الحياة الاجتماعية تلجئ كل متكلم إلى النظر في معنى هذه الكلمة أو تلك، وهذا التركيب أو ذاك، وهكذا أدلى كل متكلم تقريباً بدلوه في هذه المشكلة الخطيرة"(٧٧). ولهذا: "لا نبالغ إذا قلنا إن القيمة التي تسنّمها الجانب الدلالي في العصر الحاضر أمر قديم أدركه علماؤنا حينما أولوه ما يستحق من الدرس، فالاهتمام بدلالات الألفاظ لم يقتصر على فرع واحد من فروع التراث، وهو الدرس اللغوي، بل كاد يشمل العلوم كلها من فقه، وكلام، وأصول، وبلاغة، ونقد، ونحو. غير أن اللغويين كانوا أوسع المشتغلين به أفقاً وأغزرهم مادة، وأخصبهم نتاجاً ونتائج"(٧٨).

ونشير هنا إلى أن الوضع البنائي يمد سيادته نحو تحقيق المقصد الناتج عن المجموع الكلي للعناصر وفق مبدأ يجمع تجليات انتظامها، فالكشف عن البنية العميقة الثاوية وراء ائتلاف المكونات البنائية يظهر دينامية تأدية العناصر للدلالة في إطار من التعالق المهيمن على هذه المكونات. وهذا يبين لنا بوضوح أن الحدث اللغوي يستند إلى مجموعة علاقات تؤسس تكامل عناصره فهو ناتج عن معاني النحو وأحكامه واتساق هذه العلاقات بطريقة تحقق المعنى الدلالي. ومن

المقرر أن تعيين: "معنى الحدث الكلامي يؤسس على النقاط الآتية:

١. ملاحظة الجانب الصوتي الذي قد يؤثر على المعنى، مثل وضع صوت مكان آخر، ومثل التنغيم والنبر.
٢. دراسة التركيب الصرفي للكلمة وبيان المعنى الذي تؤديه صيغتها.
٣. مراعاة الجانب النحوي أو الوظيفة النحوية لكل كلمة داخل الجملة.
٤. بيان المعاني المفردة للكلمات، وهو ما يعرف باسم المعنى المعجمي.
٥. دراسة التعبيرات التي لا يكشف معناها بمجرد تفسير كل كلمة من كلماتها، والتي لا يمكن ترجمتها من لغة إلى لغة مثل البيت الأبيض في الولايات المتحدة"[٧٩].

وهذا يدل على: "أن موضوع الدلالة هو المعنى اللغوي، والمعنى اللغوي ينطلق من معنى المفردة من حيث حالتها المعجمية ومتابعة التطورات الدلالية والتغيرات التي تأخذها الكلمة في السياقات المختلفة؛ إذ يصعب تحديد دلالة الكلمة، لأن الكلمة لا تحتمل في ذاتها دلالة مطلقة، وإنما السياق هو الذي يحدد دلالتها الحقيقية. هذا بالإضافة إلى دراسة الأصوات وعلاقات التركيب المؤثرة التي تفضي إلى الدراسة التكاملية. وتتجلى هذه العناصر أو الأسس من خلال أنواع الدلالة:

١. دلالة أساسية معجمية.
٢. دلالة صرفية.
٣. دلالة نحوية.
٤. دلالة موقعية"[٨٠].

وهكذا نرى أن الحدث اللغوي يحتكم إلى قانون يجمع العناصر على نظم خاص يظهر أهمية هذه العناصر في الإبانة عن المظاهر الدلالية. فهو نسيج يستند إلى تصور كلي يبنى على ائتلاف الأجزاء وانسجامها مما يعطي التركيب قوة في الإبانة عن المقصد. من هنا يلاحظ أن: "التوصل إلى المعنى يعد غاية الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية، بل إن تلك الدراسات تشكل المدخل لتحديد المعنى وبيان عناصره والكشف عنها، لذلك يقال في تعريف البلاغة إنها نظام أساسه مجموعة من الأشكال اللغوية والتصورية التي تكون بنية محددة تصلح لإحداث تأثير معين ينشده المتكلم في موقف محدد أو يقال إنَّ البلاغة عبارة عن ممارسة ما يمكن أن نسميه عملية الاتصال بين السامع والمتكلم"[٨١]. وهكذا يتوقف بيان الوحدة الدلالية الكبرى التي بني عليها النص على تحليل دور الأنساق في اكتناه نظام الأنظمة الغائب في مساحات الخفاء. وعلة ذلك أن: "الهدف من الخطاب سواء كان مكتوباً أو منطوقاً إنما هو إيصال الرسائل اللغوية ليتم فهمها والمسؤول عن المفهوم هي الدلالة في المقام الأول، وما يسبقها من رموز صوتية أو صيغ صرفية أو تراكيب نحوية إنما هي خدم للدلالة"[٨٢]. وهذا يعني: "أنه ليس يكفي أن نكتشف القانون الباطن لأي نسق أو نظام أو نقف على مجموع العلاقات أو المتضايفات القائمة بين عناصره، وإنما ينبغي أن نتوصل إلى الكشف عن القانون الذي يحدث أو ينتج هذا إذ هنالك نكون قد وصلنا بالفعل إلى مفهوم البنية".[٨٣] وهذا؛ يدل على أن: "المستوى الدلالي المعنوي يهتم بشبكة المعاني داخل النص وبمختلف النماذج الدلالية والمكونات المعنوية التي تجمع الألفاظ حول موضوع موحد. كما يعين الحقول الدلالية والمعجمية التي تؤدي إلى دراسة مفردات الكاتب والعلاقات التي تجمعها وتقربها في السياق"[٨٤]. وعلى هذا يمكن القول: "إن المستوى الدلالي يختص بإعادة بناء النص وبالربط العلائقي بين جميع وحداته وعناصره. فهو لا يتحدد إلا من خلال الربط والتحول: ربط الوحدات المفصلية مع بعضها في بنية النص، والتحول من التشريح والسكون إلى الفهم والتأويل والدينامية، وتنطلق دراسة المستوى الدلالي للنص من ثلاث مقولات، أولها وحدة النص وكليته وثانيها بلوغ أعماق النص وثالثها النظر إلى وحدات البنية كوجود ذي غنى، فالبنية نسيج متماسك لوحدات متعالقة، والوحدات تشع دلالاتها من خلال تعالق السطح والعمق"[٨٥]. ويبدو أن البنية تشكل نظاماً ويأتي التحليل الدلالي كشفا عن تجليات هذا النظام بطريقة تشكل اكتناها للأنساق العميقة التي يحتكم إليها هذا النظام. فدراسة البنية تعني بيان المكونات التي تشكل قواعد التحكم بالتحولات الأسلوبية لرصد مظاهر التباين المسؤولة عن دينامية الإنجاز. وهكذا يتضح أن الأثر الدلالي يفترض حتمية اتساق العناصر في نظام مطرد يستند إلى إحكام البنى وفق منطق يجمع الوجهين الشكلي والدلالي.

مناهج التحليل الدلالي

يشكل علم الدلالة مستوى أساسيا في دراسة الرمز اللغوي؛ إذ يتصدى لدراسة الوحدات الدلالية بحثا عن علاقة الدال بالمدلول انطلاقاً من نظريات سياق الحال أو المستوى النظمي المحقق للطرق الإبلاغية، فهو مستوى من مستويات علم اللغة مداره دراسة الحدث الكلامي في سياق اجتماعي يرصد مستويات التوصيل والإبلاغية في وجوه أداء الإنجاز اللغوي، ومن المحقق أن التحليل الدلالي ينقسم إلى اتجاهين: "فهناك اتجاهان عند علماء الدلالة:

الاتجاه الأول: ويتمثل في أن الجملة هي العنصر الأساسي للدلالة، وأما الكلمة فما هي إلا عنصر جزئي من هذا

الكل، أي اننا ننطلق من الكل، أي من الجهة التي نتوصل إلى تحديدها عن طريق معرفة المعنى الحقيقي للأقسام المكونة لهذا الكلم. ومرجع هذا الاعتقاد أن معنى الجملة هو دائما أكبر من قيمة معنى الكلمات التي تشكله.

والاتجاه الثاني: يتمثل في أن دراسة معاني الوحدات منفردة لها حق الصدارة في دراسة العلاقات بين معاني الكلمات في السياق، لان الكلمة هي التي تؤدي إلى بناء الجملة"[٨٦].

وبهذا ينظر إلى التحليل الدلالي على أنه يغطي فرعين:

أ. أحدهما يهتم ببيان معاني المفردات، وذلك حين تعمل الوحدات اللغوية رموزاً لأشياء خارج الدائرة اللغوية، أو حين تكون العلاقات بعض الحقائق المعنية في الواقع، وقد أطلق عليها اسم المعاني المعجمية (Lexical meanings).

ب. وثانيهما يهتم ببيان معاني الجمل والعبارات أو العلاقات بين الوحدات اللغوية مثل المورفيمات والكلمات والجمل، وذلك حين تقوم العناصر اللغوية بدور الرموز لعلاقات بين عناصر لغوية، وقد سماها بعضهم المعاني النحوية (Grammatical or syntactic meanings)"[٨٧].

من هنا يتضح أن التحليل الدلالي يحتكم لمنهجيات تؤلف فضاء مشتركاً يهيمن على مراتب الانتظام ومرايا التجاوز المسؤولة عن فرادة الأنساق وغنى الإنتاج الدلالي. ويشكل هذا المنهج اكتناها للعلاقات القائمة بين أجزاء الكلام وتبيان دور هذه الأجزاء في الإفصاح عن علاقة الشكل بدلالته، ويتقصى طرق الانتظام الداخلي للمعاني التي يمتح منها النص في سيرورته نحو تشكيل النسق.

ومهما يكن من أمر فإنه: "ينبغي أن تفضي كل جزئية إلى التوغل في مركز الأثر الأدبي بناء على ما تقرر أن لكل منها علتها وأنها تتكامل مع سائرها، فبذلك تتحقق رؤية التفاصيل في جملتها، ورب جزئية تأدى منها المرء إلى مفتاح الأثر الأدبي كله كما تشهد بذلك قدرتها من حيث هي مؤثر مشترك على تفسير ما نعلمه ونلحظه من الأثر" [٨٨]. وهذا يعني أن العناصر اللسانية تندرج في علاقة الدال بمدلوله وفق مركب منتظم يشكل نصوصية النص، وتحتل الوحدة الدلالية الكبرى منزلة خاصة بالنظر إلى باقي الوحدات؛ إذ تهيمن على جملة الدلائل المنظمة للنسق وفق فضاء داخلي يحقق المقصد المراد التعبير عنه، وهذا يظهر أن: "كل مستوى من مستويات العمل الفني يصبح تحولاً كلياً للمستوى الدلالي، وتصبح العملية النقدية في جوهرها عملية اكتناه للعلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تنشأ من اختيار مركز معين من النص، عملية بلورة للبنى المتعددة لمستويات النص وكشف لقدرة كل منها على تجسيد البنى المتعددة فيه وتجسيد بنيته الدلالية الأساسية النابعة من مركز معين"[٨٩]. وهكذا تأتلف العناصر في كيانات بنائية يجري تصريفها على قاعدة التلازم المحقق للتواصل الدلالي عبر خصوصية تشكيل تعطي العناصر قيمتها في البناء الكلي. فالقوة الدلالية التي تمتلكها البنى نتيجة تماسكها تجعل الجامع النصي هو المحور الذي تتلاقى عليه تجليات الإبداع، وهذا يعني أن المنهج البنائي يقوم: "بالتحليل الأفقي المتسلسل للمادة بقصد فهمها وإدراكها، ثم هو يشرع بعد ذلك في التحليل الرأسي للعناصر التي تكشف عن التكوين الداخلي المنظم للعمل، وفي هذه الحال يقوم بتصنيف العناصر في وحدات يمكن أن تحمل كل منها عنوانا يشير إلى التكوين الثنائي الذي يمثل جوهر بناء أي عمل"[٩٠]. ومن الأصول البنائية منهج التحليل التكويني؛ إذ يقوم بوظيفة حيوية تعاين ملاحظ المشاكلة والاختلاف لرصد السمات الدلالية وبيان تأثيرها في تشكيل النظام البنائي؛ فهو يؤسس: "على فرضية مفادها أنه بالإمكان وصف الكلمة انطلاقا من المؤلفات الأساسية لها أو انطلاقا من السمات المعنوية المتميزة التي تشترك فيها مع غيرها من الكلمات، فمعنى كلمة (رجل) على سبيل المثال يحتوي على السمات المعنوية التالية (ذكر، بالغ، بشري) أما معنى كلمة (امرأة) فلا يختلف عن معنى كلمة (رجل) إلا من حيث الذكورة (أنثى، بالغ، بشري) فمعنى الجملة يتكون من حاصل معاني مفرداتها ومعنى المفردة يتكون من حاصل مؤلفاتها الدلالية"[٩١].

وبهذا "أصبح التحليل التكويني (Componential Analysis) من أحدث الاتجاهات الأساسية في دراسة المعنى ولا سيما الذي يرى أنَّ معنى الكلمة يتحدد بما تحمله من ملامح أو عناصر أو بما تحتوي عليه من مكونات. فالتحليل التكويني لمعنى كلمة يتم من خلال تعيين مجموعة من الكلمات ذات الخصائص المشتركة أو المتباينة؛ مثال ذلك كلمات القرابة (أب، أم، عم، خال، عمة، خالة)، ويتم بعد ذلك تحديد الملامح الدلالية لمعنى كل كلمة من هذه الكلمات من خلال استقراء مجموعة من السياقات التي ترد فيها الكلمة؛ إذ من خلالها تستطيع تحديد العناصر التي تحملها الكلمة. وبهذا تفرق بين مجموعة من الكلمات ذات الملامح المشتركة، أما الخطوات التي يتبعها المحلل اللغوي في التحليل التكويني لمعاني الكلمات فهي كما يلي:

أولاً: جمع الكلمات التي تؤلف مجموعة دلالية تشترك في عدد من المكونات أو الملامح الدلالية.

ثانياً: اختيار الكلمة المحددة وهي الكلمة الأكثر شمولاً وتسمح

بتشخيص الكلمات التي تنتظمها المجموعة.

ثالثاً: تحديد المعاني الممكنة لكلمات المجموعة الدلالية من خلال النصوص الموجودة التي تستعمل هذه الكلمات في سياقات مختلفة.

رابعاً: تحديد العناصر أو الملامح الدلالية لمعنى كلمة مفردة من خلال استقراء السياقات التي جاءت فيها.

خامساً: تحديد قائمة بالعناصر أو الملامح الدلالية التي تم التوصل إليها من خلال استقراء معاني الكلمات.

سادساً: وضع هذه العناصر أو الملامح الدلالية التي تميز وتفرق بين معاني الكلمات في شكل جدول أو رسم بياني يوضحها"(٩٢).

وبهذا يظهر أن التحليل التكويني يكشف طرق التنظيم الداخلي التي تكسب الشكل سمته الإبلاغية، فالمرجعيات الدلالية تمتلك سلطة معرفية لتخطيط مظاهر التشكيل الوظيفي المتحكمة بعلاقة القدرة الكامنة والإنجاز اللغوي، فهذا المنظور يبدي قواعد النسق المؤسسة على مبادئ المشاكلة والاختلاف للبيان عن الأدوار التي تقوم بها البنى في الإعلامية المؤسسة على تعديل النمط. ومن هنا يتضح أن مبدأ المغايرة الذي تحمله الوحدات اللغوية مرجعه الثنائيات الإشارية التي تتداح بحثاً عن التفرد في قواعد النشاط البنائي المؤلف للأداء، فالقيمة الدلالية تؤسس على مرايا التشابه الذي يعيد إلى جملة المراجع الداخلية التي تعكس مرآة التباين في تكثيف مظاهر التماسك النصي. وهكذا فإن الشكل اللغوي هو أساس المعنى الدلالي المستعمل لبلوغ الهدف الذي يرمي إليه المتكلم.

الثالث: طرق تصنيف المدلولات

تسهم المناهج الدلالية في استنطاق طرق تصنيف المفردات ضمن أنساق مشتركة بغية استجلاء القوانين المتحكمة بالمجموع الكلي المؤلف للقصدية، وتأتلف طرق تنظيم البنى في متصور ذهني يعيد ترتيب العناصر بحثا عن الأفق المعرفي المتحكم بسيرورتها وطرق تعبيرها عن المعنى المراد، فخصوصية التشكيل تستند إلى نهج أسلوبي يؤدي الغرض ويستثمر وجوه النحو تحقيقاً لمطالب الدلالة، فالبحث عن القيم الجمالية يقتضي استقراء نظام العلاقات المسؤول عن النظام الداخلي المنظم لأشكال البنية على وجه دون آخر. فبلوغ المعنى الدلالي يعتمد على الإحاطة بحقول الدلالة التي تنتظم علاقات التلازم وتستند إلى الثنائيات والتماثلات المؤلفة لوجوه تنظيم الأداء.

وقد تقصى علماء الدلالة: "طرق تصنيف المدلولات" على النحو الآتي:

١. **الطريقة الشكلية:** تقوم الطريقة الشكلية في تصنيف المدلولات على اعتبار مفاده أن بعض المدلولات يمكن الكشف عنه بوساطة علامات شكلية تبرزها دلالات المدلول ذاتها من ذلك: علّم، نعلم، معلمون، علامة، تعليم، علماء. ويلاحظ أن ما يجمع هذه الكلمات في بنية دلالية واحدة هو تفرعها عن أصل واحد، هو العين، واللام، والميم.

٢. **الطريقة السياقية:** تقوم هذه الطريقة على فكرة مؤداها أن معنى الكلمة لا يمكن تحديده إلا بالمعدل الوسطي لمجموع استعمالاتها. فالكلمة لا تفهم إلا من خلال السياق الذي ترد فيه، ولا يتحدد معناها الأخير إلا من خلال إحصاء هذه السياقات. وقد عبر وينغنشتين عن هذه الطريقة بشكل حاسم عندما قال: "إن الكلمة لا معنى لها وإنما لها استعمالات"؛ فالفرق بين كلمة مرض، وجع، ألم، فرق يحدده وقوع كل كلمة من هذه الكلمات في سياق مختلف عن الآخر.

٣. **الطريقة الموضوعية:** تقوم هذه الطريقة على اعتبار مفاده أن معنى الكلمة لا يتحدد إلا من خلال الموضع الذي يكون فيه قائلها من جهة، والموقف الذي يتخذه سامع الكلمة لدى سماعها من جهة ثانية.

٤. **الحقول الدلالية:** تعد هذه الطريقة الأكثر حداثة في علم المعاني، فهي لا تسعى إلى تحديد البنية الداخلية لمدلول الكلمات حسب، وإنما إلى الكشف عن بنية تسمح لنا بتأكيد أن هناك قرابة دلالية بين مدلولات عدد معين من الكلمات. ولفت الانتباه لهذه الطريقة سوسير في حديثه عن علاقات التداعي التي تنشأ بين الكلمات: خاف، ارتعب، فزع، هلع. وتصنف الكلمات في هذه الطريقة على أساس التضاد (رجل، امرأة)، (ليل، نهار)، (أسود، أبيض).

٥. **التحليل التكويني:** تقوم على وصف الكلمة انطلاقاً من المؤلفات الأساسية لها والسمات المعنوية المتميزة التي تشترك فيها مع غيرها من الكلمات. فمعنى كلمة (رجل) يحتوي على السمات المعنوية التالية: (ذكر+ بالغ+ بشري) أما معنى كلمة (امرأة) فلا يختلف عن معنى كلمة رجل إلا من حيث الذكورة"(٩٣).

ومن المقرر أن نظرية الحقول الدلالية من المنهجيات التي يمكن اعتمادها في التحليل الدلالي لكشف الملاحظ التي تمتاز بها المفردات. وتقام هذه النظرية على مجموعة السمات اللغوية التي تتنزل منزلة المستوى التكويني الجامع للتجليات اللغوية على محور دلالي خاص، فملامح القيم الخلافية

وملاحظ التباين وصور التقابل استراتيجيات تنجب المرجعيات التي يتموضع حولها النسق. وتشكل نقاط التلاقي على محور بنائي يستقطب مبادئ التعاقب في تشكيل يرتقي مرقاة الإبلاغية، فهذا يبين أن: "الكلمات في المجال الدلالي يرتبط بعضها ببعض بواسطة مسافات تباين وتوتر، فكل ارتباط بين كلمة وكلمة ينتج مسافة تباين وتوتر معينة، وعدد المعاني المسيطر عليها من الكلمة يحدد بواسطة عدد مسافات التباين والتوتر"[٩٤]. ولهذا فإن انتظام البنى على تباين مجهول البيان يشكل غاية ترتسم لاستنطاق أصناف المعرفة وفق متعة التخفي المفضي إلى عالم التجلي، فإحكام البنى يحصل طاقة دلالية تمارس فيها جملة العناصر موقف المغايرة بحثا عن التفرد الذي يصنف المفردات وفق أشكال انتظامها وهيئات تصويرها، وهذا يسهم في بيان الأنساق التي تسري عبرها الكلمات لتفسير الظواهر اللغوية وفق السمات المميزة لها. ويبدو أن نظرية الحقول الدلالية: "هي مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها"؛ مثال ذلك كلمات الألوان في اللغة العربية، فهي تقع تحت المصطلح العام (لون). وتشكل هذه النظرية قطاعاً متكاملاً في المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة. وترى هذه النظرية أنه لكي تفهم معنى كلمة يجب أن تفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليا. وهدف التحليل للحقول الدلالية هو جمع كل الكلمات التي تخص حقلاً معيناً، والكشف عن صلات الواحد منها بالآخر وصلاتها بالمصطلح العام"[٩٥]. من هنا يتضح أن: "نظرية الحقول الدلالية تتولى وضع المفردات التي تجمع بينها علاقات تلاؤمية من حيث معانيها، أو استبدالية، أو اقترانية، ونعني بذلك أن المفردات التي تندرج تحت مفهوم معين، حيواني أو نباتي، أو بشري أو جمادي، أو عناصر الطبيعة من سماء وما يتعلق بها، وأرض وما يتعلق بها، تكون حقولاً متنوعة لاندراج كل المفردات التي تنضوي تحت أي حقل من تلك الحقول"[٩٦].

أما الأسس التي بنيت عليها نظرية الحقول الدلالية "فهي:

١. **الاستبدال:** ويعني ذلك أن ثمة مفردات يمكن أن تحل كل مفردة محل أختها في الاستعمال، أو في الدلالة كلفظة (وجل) ولفظة (خائف) ولفظة (متهيب من)؛ فقد تعد هذه المفردات من المترادفات ولكنها جميعاً تكون تحت مفهوم الخشية والخوف، فحقل (التخوف) إذن مقسم على هذه المفردات التي يكون باستطاعة مستعمل اللغة أن يتخير أية واحدة منها ما دامت تؤدي الدلالة التي يريدها.
٢. **التلاؤم:** ونعني به علاقة المفردات بعضها مع بعض في كونها من باب واحد كما هي الحال في باب الألوان، فإن الأحمر والأخضر يمثلان صنفين في اللون.
٣. **التسلسل والترتيب:** ونعني به الترتيب بحسب القدم أو الأهمية أو الأولوية وذلك نحو أيام الاسبوع، فالأحد هو اليوم السابق للاثنين والذي يسبقه هو يوم السبت.
٤. **الاقتران:** تقترن بعض المفردات في الحقول الدلالية بما يقرب دلالتها من الفهم أو يشرح فعلها فلفظ (كلب) يقترن به الفعل ينبح، وهذا يعني أن الحقل الدلالي يهتم بمتعلقات المفردات التي نضعها في الحقل سواء أكانت أسماء أم أفعالا أم حروفاً"[٩٧].

وهكذا تسهم نظرية الحقول الدلالية في: "بيان الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل، وتسمى هذه الفجوة الفجوة الوظيفية المتمثلة في عدم وجود الكلمات المطلوبة لشرح فكرة ما أو التعبير عن شيء ما. فهي تكشف العلاقات وأوجه الشبه والخلاف بين الكلمات التي تنتمي إلى حقل معين، وتظهر المميزات الدقيقة لكل لفظ مما يسهل على المتكلم أو الكاتب في موضوع معين اختيار ألفاظه بدقة وانتقاء الملائم منها لغرضه"[٩٨].

وهذا يبين أن نظرية الحقول الدلالية ناتجة عن أنظمة العلاقات التي تكشف مناطق تجانس المستويات الرمزية لرصد علاقاتها التحويلية ومقاربة مكوناتها على صعيد تعبيرها عن الأداء. وتظهر دراسة الأنظمة المعرفية البنية الكلية التي تتموقع داخلها طاقة التشكيل الدلالي في احتكامها للتنوع المحتكم لأنماط المخزون الذهني. وتستمد العناصر حركة كثافتها الدلالية عبر شبكات تقيم ملاحظ القراءة والربط القصدي بين الشكل والوظيفة، وتتمظهر البنى في أنساق تبنى على التعدد الذي يضيء دينامية العلاقة بين الدال والمدلول مما يكسبها جمالية تعزز قدرتها الإبلاغية. ومن هذا المنطلق ينظر للحقول الدلالية على أنها جدولة للكلمات التي تنتمي إلى دلالة كلية مما يظهر انسجاما بين الكلمات ذات الحقل الدلالي الواحد. فاختيار الكلمات يبنى على التوافق ضمن علاقات مفادها التوزيع الدلالي المناسب لمقتضى الحال. وهذا يعين الإطار الكلي الذي تتداح في سياقه المفردات ويظهر ملاحظ الألفة التي تطالعنا بها مبادئ الاقتران الدلالي في تناسق مداره التتابع المناسب لمضمون العبارة، ويسهم هذا الملحظ في وضع اللفظ الموضع اللائق به توخيا للتطابق بين مفهومي الاختيار والتوزيع تحقيقاً للإعلامية.

الرابع: النظرية الدلالية: المسارات والأقسام

نمت النظرية الدلالية على صورة مفتاح بنائي متصل بتفسير المعاني وأسرار الإعجاز وبيان ما يطرأ على التراكيب من

تحولات تسهم في تشكيل الدلالة الكلية. وتقام هذه النظرية على انسجام يؤلف أجزاء الكلام على نسق يحشد قوى التعبير في تحكم يصل الشكل بالمعنى. وتكون هذه النظرية قاعدة متماسكة تضع الألفاظ في مكانها الأليق بها تحقيقاً لمبادئ الانتظام. ويلاحظ أن الدرس الدلالي العربي نظر إلى البنية على أنها مكون لنظام متماسك على مستوى الأداء اللغوي الناتج عن تجليات النسق، وتصدر هذه الدراسة عن فكرة مؤداها أن النظرية الدلالية قادرة على أن تمد الدراسات اللغوية الحديثة بنظرية متكاملة في التحليل اللغوي؛ إذ تعتني بتوجيه علاقة الدال بالمدلول بغية رصد العلاقات المؤلفة لنصوصية النص. وتحتكم هذه النظرية إلى منهجيات تكشف علاقة التركيب بدلالته للوقوف على عناصر الاتصال اللغوي. فهذه النظرية تكون رافداً أصيلاً للتحليل اللغوي؛ إذ تهدي إلى أشكاله البنائية باكتناه العلاقات القائمة بين أجزاء الكلام بحثاً عن القواعد التي تجعل نظم الأبنية على وجه مخصوص.

وقد نظر العرب إلى النظرية الدلالية بمنهجية تتخطى أبنية المفردات وفق إطار يعيد النظر في أساليب الترتيب بغية تكثيف يعني سيرورة الغنى الدلالي الجامع لنصوصية النص. فقد: "حاولوا أن يطوروا نظرية في النص خدمة لأداء المعنى ودراسته، وهذا يعني أنهم قد تجاوزا المفهوم اللفظي للكلام، والمفهوم الجملي؛ إذ يستقر عندهم أن المتكلم في تعبيره عن حاجاته، لا يتكلم بألفاظ، ولا بجمل، ولكن من خلال نص. فاتسعت بهذا أمامهم دائرة البحث الدلالي، وانتقلوا من البحث في مفردة أو جملة إلى البحث في خطاب يتم فيه تحميل المفردات والجمل بدلالات يقتضيها موضوع الخطاب"(٩٩).

مسار الدراسات اللغوية

تنتظم المسارات الدلالية في نسيج نصي يتطلب حضور المرجع المنطوي على فضاء البنى المؤسسة على ترتيب يخطط لها مواقعها المناسبة للمقصد المراد. وتقيم هذه المسارات حركة جدلية بين الشكل والدلالة؛ إذ تنهض على شكل سيمياء تكشف معاني النفس لتشكيل بنية النص. ويعتمد إنتاج مسارات الدلالة على استثمار المرجعيات وفق الحضور الذي يخفي الغياب وميضه لينزل منزلة ترتقي مرقاة البيان في تعبيرها عن المعنى. فالمدرك اللغوي تتجلى فرادته من أبعاد داخلية كامنة في سياق الجدل المنعقد بين مفاهيم الشكلية وما تحمله من مدارات تتجسد عبر ساحات التباين المؤلف لنصوصية النص وتتعالى نظرية المسارات الدلالية في ترتيبها للبنى؛ إذ تروم المقصد الذي يستمد كيانه من تعاقب العناصر القابل للتحول والانتظام.

وهكذا فإن: "الدراسات الدلالية" اتخذت في الدرس اللغوي عند العرب مسارين:

أحدهما: نظري تمثله الدراسات النظرية للعلاقات الدلالية بين المفردات، فقد بدأت البحوث مبكرة حول التضاد والترادف والاشتراك بين معاني الألفاظ، وحول الحقيقة والمجاز والخاص والعام في معاني الألفاظ، وأما الاشتقاق وهو الوسيلة الرئيسية لتوليد الألفاظ في اللغة العربية لتواكب مستحدث المعاني والأفكار فكان وما يزال ينال الاهتمام في معظم المصنفات والدراسات اللغوية قديماً وحديثاً. وقد شغلت هذه القضايا مساحات واسعة في أمهات الكتب اللغوية كالخصائص لابن جني، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، وفقه اللغة وسر العربية للثعالبي، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي.

وثانيهما: تطبيقي ويتمثل في الأعمال المعجمية التي أصبحت تمثل تياراً قوياً في الدراسات اللغوية، إذ بدأت على شكل رسائل لغوية في غريب القرآن والحديث ويغلب عليها التفسير اللغوي لألفاظها وكتب الحيوان والنبات واللغات أي اللهجات والكتب التي تعنى ببيان معاني الألفاظ الفقهية وبيان معانيها اللغوية وكتب الدخيل والمعرب والنوادر"(١٠٠).

وهذا يظهر أن ملامح المنجز التراثي تؤسس على بناء نسق معرفي ينهض لتأصيل النظرية الدلالية بحثاً عن المقصد الذي تحتكم إليه البنى في تشكيلها للمعنى المراد، وهكذا تتموقع النظرية الدلالية في إطار دراسة المستويات المعجمية ورصد طرق قياسها للمعنى، فمظاهر التواصل تخفي منظومة الأنساق التي ترجع إلى المكونات النهائية للمعنى. وهكذا يتم البيان عن طرق تكوين الدلالة عبر تعالق الوظائف وهيمنة البنية النصية العليا على مكوناتها وأشكال تموقعها، فقيمة المعنى تتشكل انطلاقاً من دلالات التشكيل المسؤولة عن قيام العناصر بوظائفها على وجه من الاتساق.

أقسام علم الدلالة (بحوث علم الدلالة)

يعتني علم الدلالة بدراسة المستويات النحوية والصرفية والصوتية والإبلاغية من خلال اكتناه تجليات الظاهرة اللغوية عبر مجموعة الأسس المؤلفة لها. وهذا يكشف أن قراءة العلاقات تقتضي بيان مجموعة المستويات المؤلفة للنظام اللغوي.

وهكذا تتم الإحاطة بطبقات المعنى عبر حصر الأنماط في أبعاد ائتلافية مدارها المتجانسات المؤلفة لدينامية النص.

ومعلوم أن: "علم الدلالة تنتظمه بحوث كثيرة، استقل الآن

كل منها عما عداه وأصبح موضع شعبة دراسية قائمة بذاتها، وأهم هذه البحوث ما يلي:

أ. البحث في معاني الكلمات، ومصادر هذه المعاني، واختلافها في لغة ما باختلاف عصورها والأمم الناطقة بها، وموت بعض معاني الكلمة ونشأة معان جدية، والعوامل المختلفة التي ترجع إليها هذه الظواهر، والنتائج اللغوية التي تترتب على كل منها، ويطلق على هذا البحث (Lexicologie) أي "علم المفردات".

ب. البحث في القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتعريفها وتغير أبنيتها بتغير المعنى وما يتصل بذلك ويطلق على هذا البحث اسم (Morphologie) أي "علم البنية".

ج. البحث في أقسام الكلمات (اسم، فعل، حرف) وأنواع كل قسم ووظيفته في الدلالة، وأجزاء الجملة وترتيبها وأثر كل جزء في الآخر، وتأنيث الكلمة أو تذكيرها أو تثنيتها أو جمعها وطرق ربط الجملة وعلاقة أجزائها وما يتصل بذلك. ويطلق على هذا البحث اسم (Syntaxe) أي "علم التنظيم".

د. البحث في أساليب اللغة واختلافها باختلاف قنواتها (الشعر، النثر، الخطابة، المحادثة، الكتابة، المسرح،...) وباختلاف العصور والأمم الناطقة بها، والطرق التي تسلكها الأساليب في تطورها، ويطلق على هذا البحث اسم (Stylistique) أي "علم الأساليب"(١٠١).

ومن الواضح أن دراسة هذه الأقسام تبدأ بالبحث عن البنى العميقة التي تقود الشكل اللغوي نحو إبلاغية عليا تقرر أدواتها الخاصة في إنتاج المعرفة، فالانتقال في المستوى العميق يجعل أنظمة العلامات تؤلف تجلياً على صعيد الوظائف التي تموقع العناصر توخياً للمعنى الدلالي الذي يريده النص، وتحافظ العلامات اللغوية على سلطة مفادها التراسل بين العلامة وطاقة التعبير بحثاً عن التفرد وخصوصية التشكيل، وتمارس البنى في سيرورة تشكيلها انعتاقاً يتمرد على فكرة المسارات الدلالية وسلطة الرمز بحثاً عن فضاء مداره الرغبة في التجاوز وكسر التوقع.

ومن هنا يتضح أن: "علم الدلالة ينتظم ضمن سياقين:

أ. علم المفردات: ويدرس حركة الثروة اللفظية كما تتمثل في المفردات من حيث مقدارها وتنوعها وعدد الكلمات التي تستخدم في مجال معين والكلمات المقترضة من لغات مختلفة والكلمات الحية التي يستخدمها المتكلم بلغة معينة وتلك التي لا يستخدمها ولكن يعرف معناها.

ب. علم المعاجم النظري: وهو يدرس ويحلل الدلالة المعجمية للكلمات من حيث طبيعتها ومكوناتها وتطورها وتغيرها؛ ولذلك فهو يتداخل أحياناً مع علم الدلالة لاشتراكهما في بعض الموضوعات. ويلاحظ أنه أضيق مجالاً من علم الدلالة؛ إذ لا يهتم بوضع النظريات الدلالية وإنما يكتفي بدراسة دلالة الكلمات وأنواع الدلالة وما يتصل بذلك"(١٠٢).

وهكذا فإن علم الدلالة يركز على الأساس المرجعي الذي تستند إليه المنظومة المعرفية المحيطة بسيمياء الأداء توخياً لرصد الأشكال المنتجة لتحولات البنية ونصوصية النص. فالبيان عن طرق تنظيم المعنى يستند إلى رصد المرجعيات التي يقودها المستوى العميق المتحكم في اختيار المفردات والمنتج لأوهاج التجلي. فعلم الدلالة ينظر إلى البنى على أنها نظام مترابط يشمل الهيكل التكويني المنظم لأشكال النص في أبعاده النحوية والمعجمية والصرفية بما يكفل تحقيق المقصد. فهو يقام على ترابط الأجزاء وتحولات البنية ضمن نظام عضوي يعتمد على كليات الظاهرة اللغوية. فكشف النسق البنائي هو تفسير للمؤلفات المباشرة المكونة للنظام الكلي بغية اكتناه التكوين الداخلي المنظم للوحدة الدلالية الكبرى. ويسهم بناء النسق الدلالي في تعيين الأطر الكامنة وراء سيمياء الأداء بغية اكتناه الوظائف التي تؤديها المدارات البنائية المعبرة عن المعنى، وهكذا يتم رصد النماذج التي تتعالى على سيرورة العناصر للإبانة عن مرجعيات التداول الموحدة لمختلف المسارات ضمن الوحدة الدلالية الكبرى. إن التماسك النصي يتيح الوصول إلى مظاهر الاتساق التي تنطوي عليها وجوه الأداء في رسمها للمتخيل الذهني عبر نظام العلامات، فدراسة المساحات المحتكمة لتجليات النسق تجعل المعنى يبلغ مرتقى خاصاً في التعبير عن الإبلاغية العليا المسؤولة عن الوظائف الجمالية.

ونشير هنا إلى أنَّ هذا البحث أظهر أنَّ الفكر العربي حافل بالأنظار الدلالية التي تطابق إلى حد بعيد النظريات اللسانية المعاصرة فتظهر اتفاقا لافتا وهذه المناهج، وتبيّن أن النظرية الدلالية تصدر عن دراسة واعية لطرق التعبير ووجوه إنتاج المعنى عبر اكتناه لأثر الإبلاغية العليا في إنتاج المعرفة. ويكشف البحث أن علم الدلالة يهيمن على مختلف الحقول اللسانية في إطار ناظم للمرجعيات التي تنتظم سيرورة الظاهرة اللغوية، وتوصل إلى أن المناهج الدلالية تسهم في استنطاق طرق تصنيف المفردات وفق أنساق مشتركة بغية بيان القوانين المتحكمة بالمجموع الكلي لوجوه تنظيم الأداء. ومن المقرر أنَّ نظرية الحقول الدلالية تشكل جدولة للكلمات التي تنتمي إلى دلالة كلية مما يظهر انسجاماً بين الكلمات ذات الحقل الدلالي الواحد. واتضح أنَّ النظرية الدلالية عند عبدالقاهر الجرجاني جاءت ترتقي مرقاة الإبلاغية على وجه يظهر العلاقة بين اللغة

والفكر.

الهوامش

(١) الجاحظ: البيان والتبيين، ج(١)، ص٧٥.
(٢) عبد الجليل: علم الدلالة، ص١٢١-١٢٥.
(٣) طبل: المعنى في البلاغة العربية، ص١٠.
(٤) أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص٦٤.
(٥) زناد: دروس في البلاغة العربية، ص٤٢.
(٦) عيد: البحث الأسلوبي معاصرة وتراث، ص٦٤.
(٧) التوحيدي: المقابسات ص٨٦-٨٧.
(٨) عبدالقاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٤٠-٤١.
(٩) القرطاجني: منهاج البلغاء، ص١٩.
(١٠) مراد: المسار الجديد في علم اللغة المعاصر، ص١٥٩.
(١١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٦٨.
(١٢) عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص١٤٨.
(١٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٤٤.
(١٤) مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص١٣٢/ ١٤٤.
(١٥) ذريل: اللغة والأسلوب، ص٤٤.
(١٦) إسماعيل: الأسس الجمالية في النقد العربي، ص١٧٣.
(١٧) ذريل: اللغة والدلالة آراء ونظريات، ص١٣.
(١٨) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٢٠٣.
(١٩) أبو سكين: نظرات في دلالة الألفاظ، ص١٧.
(٢٠) إبراهيم والغانمي وعلي: معرفة الآخر، ص٨١-٨٢.
(٢١) عاشور: نظرة في العلامة اللسانية بين المطابقة والإيحاء، ص٩٨، مجلة الأقلام، العدد التاسع.
(٢٢) المسدي: اللسانيات ومراتب اللغة، ص٢٠، مجلة الأقلام، العدد السابع.
(٢٣) بيرس: فيلسوف أمريكي (١٨٣٨-١٩١٤) ارتبط ظهور علم العلامة به؛ إذ هو الأصل في تسمية هذا العلم بالسيموطيقا. عبدالله ابراهيم وسعدي الغانمي وعواد علي: معرفة الآخر (مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة)، ص٧٣.
(٢٤) ابراهيم والغانمي وعلي: معرفة الآخر (مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة)، ص٨١-٨٢.
(٢٥) الجاحظ: البيان والتبيين، ج(١)، ص١١٥.
(٢٦) الجاحظ: البيان والتبيين، ج(١)، ص١١٥.
(٢٧) الجاحظ: البيان والتبيين، ج(١)، ص٧٧-٧٨.
(٢٨) العبيدي: مباحث في علم اللغة واللسانيات، ص١٧٧-١٧٨.
(٢٩) الجاحظ: البيان والتبيين، ج(١)، ص٧٦.
(٣٠) الجاحظ: البيان والتبيين، ج(١)، ص٧٦-٨١.
(٣١) الرازي، نهاية الإيجاز في دارية الإعجاز، ص٣٩.
(٣٢) ابن جني، الخصائص،ج(١)، ص٢١٥.
(٣٣) ابن جني، الخصائص، ج(١)، ص٣١٢.
(٣٤) العسكري: كتاب الصناعتين، ص٨٤.
(٣٥) الجندي: نظرية عبد القاهر في النظم، ص١٧.
(٣٦) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٦٩.
(٣٧) الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص٧٤.
(٣٨) ابن جني، الخصائص، ج(١)، ص٢١٧.
(٣٩) عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص٣٨٠.
(٤٠) ابن جني: الخصائص، ج(٣)، ص١٠٠.
(٤١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٤٤.
(٤٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٤٠٨.
(٤٣) الجرجاني: أسرار البلاغة، ص٣٢٥.
(٤٤) الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٤٦-٤٧.
(٤٥) عاشور: نظرة في العلامة اللسانية بين المطابقة والإيحاء، ص١٠٠-١٠١.
(٤٦) المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات ص١٢٦-١٢٧.
(٤٧) عيد: البحث الأسلوبي معاصرة وتراث، ص٦٤.
(٤٨) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٤٠.
(٤٩) أبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص٧٦.
(٥٠) سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص٨٩-٩٠.
(٥١) بركة: اللغة والفكر بين علم النفس وعلم اللسانية، ص٦٧، مجلة الفكر العربي المعاصر، العددان (١٨، ١٩).
(٥٢) عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، ص١١٨.
(٥٣) المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص١٥٢، ١٦١.
(٥٤) أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص٨٤.
(٥٥) مبارك: مدخل للسانيات سوسير، ص٤٣.
(٥٦) قدور: في الدلالة والتطور الدلالي، ص١١٥، مجلة مجمع اللغة الأردني، العدد (٣٦)، السنة (١٣).
(٥٧) أبو ناضر: مدخل إلى علم الدلالة الألسني، ص٣٢، مجلة الفكر العربي المعاصر، العددان، (١٨، ١٩).
(٥٨) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٣٢٠.
(٥٩) النوري: التفاعل الرمزي، ص١٤١، عالم الفكر، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع.
(٦٠) البستاني: الدلالة المجازية في الحكاية الرمزية والرمز،

ص١٧، الفكر العربي المعاصر، العدد ٣٨.
(٦١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٤١٦.
(٦٢) المسدي: النقد والحداثة، ص٥٢.
(٦٣) الجرجاني: التعريفات، ص١٠٤.
(٦٤) أبو سكين: نظرات في دلالة الالفاظ، ص٥-٦.
(٦٥) فضل: علم الأسلوب (مبادئه وإجراءاته)، ص١١٧.
(٦٦) بالمر: علم الدلالة إطار جديد، ص٩-١٦.
(٦٧) عمر: علم الدلالة، ص١١.
(٦٨) ذريل- اللغة والدلالة آراء ونظريات، ص٥٦.
(٦٩) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص١٧٩.
(٧٠) الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، ص١٩.
(٧١) السكاكي، مفتاح العلوم، ص١٦١.
(٧٢) السكاكي، مفتاح العلوم، ص٣٢٩.
(٧٣) الخطيب القزويني: التلخيص في علوم البلاغة، ص٣٧.
(٧٤) خليل: العربية والغموض (دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى)، ص١٣.
(٧٥) حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص٩.
(٧٦) طليمات: في علم اللغة، ص٢٠٣.
(٧٧) السعران: علم اللغة، (مقدمة للقارئ العربي)، ص٢١٦.
(٧٨) طليمات: في علم اللغة، ص٢٠٤.
(٧٩) عمر، علم الدلالة، ص١٣-١٤.
(٨٠) لويلون: علم الدلالة، ص٨، مقدمة المترجمة.
(٨١) ياقوت، علم الجمال اللغوي، ج(٢)، ص٤٦٩.
(٨٢) السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٢٨٥.
(٨٣) إبراهيم: مشكلة البنية، ص١٩.
(٨٤) آغا مالك: الأسلوبية من خلال اللسانية ص٩٢. الفكر العربي المعاصر، العدد (٣٨).
(٨٥) الطعان: بنية النص الكبرى، ص٤٥١، عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون. العددان: الأول والثاني.
(٨٦) لويلون: علم الدلالة، ص٥٣.
(٨٧) عمر، علم الدلالة، ص٦-٧.
(٨٨) عبد البديع: التركيب اللغوي للأدب، ص١٠٦.
(٨٩) أبو ديب: نحو منهج بنيوي في تحليل الشعر، ص١١٩، مواقف، عدد ٣٢.
(٩٠) إبراهيم: البنائية بين العلم والفلسفة، ص١٠، الأقلام، العدد الرابع، السنة (١٣).
(٩١) أبو ناضر، مدخل إلى علم الدلالة الألسني، ص٣٥-٣٦، الفكر العربي المعاصر، العددان (١٨، ١٩).
(٩٢) حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص٢٨٥-٢٩٠.
(٩٣) أبو ناضر: مدخل إلى علم الدلالة الألسني ص٣٥-٣٦، مجلة الفكر العربي المعاصر، العددان (١٨، ١٩).
(٩٤) أبو العدوس: الاستعارة في النقد الأدبي الحديث (الأبعاد المعرفية والجمالية)، ص٣٧.
(٩٥) عمر: علم الدلالة، ص٧٩-٨٠.
(٩٦) العبيدي: مباحث في علم اللغة واللسانيات، ص١٨٩.
(٩٧) العبيدي: مباحث في علم اللغة واللسانيات، ص١٩٠-١٩٢.
(٩٨) عمر، علم الدلالة، ص١١٠-١١١.
(٩٩) عياشي: اللسانيات والدلالة "الكلمة"، ص٧.
(١٠٠) مجاهد: علم الدلالة بين العرب والغرب، ص٦٠، مجلة الأقلام، العدد الخامس.
(١٠١) وافي: علم اللغة، ص٨-٩.
(١٠٢) خليل: مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٧٥.

المصادر والمراجع

إبراهيم، زكريا، ١٩٧٦، مشكلة البنية، دار سحنون، تونس.
إبراهيم، عبد الله، ١٩٩٠، معرفة الآخر، مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، نشر المركز الثقافي العربي، بيروت، ط (١).
ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ١٩٩١، دار الشؤون العامة، بغداد، ط (٤).
ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت.
أبو زيد، نصر، ١٩٩٤، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط (٣).
أبو سكين، عبد الحميد، ١٩٨٤، نظرات في دلالة الألفاظ، مطبعة الأمانة، القاهرة.
أبو العدوس، يوسف، ١٩٩٧، الاستعارة في النقد الأدبي الحديث، الأبعاد المعرفية والجمالية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط (١).
إسماعيل، عز الدين، ١٩٧٤، الأسس الجمالية في النقد العربي، نشر: دار الفكر العربي، ط (٣).
أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، ١٩٧٢، نشر: المطبعة العثمانية، ط (٣).
بالمر، ف. ر.: علم الدلالة إطار جديد، ترجمة: صبري السيد، ١٩٩٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
التوحيدي، أبو حيان: المقابسات تحقيق محمد توفيق حسن، ١٩٨٩، دار الآداب، بيروت، ط (٢).
الجاحظ، عمرو بن بحر: البيان والتبيين، ج (١)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
الجرجاني، الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ط (١)، ١٩٨٣.
الجرجاني، عبد القاهر: أسرار البلاغة نشر: دار المعرفة، بيروت،

١٩٧٨.
الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز نشر: محمد رشيد رضا، ١٩٨١، دار المعرفة، بيروت.
جرمان، كلود، علم الدلالة ترجمة: نور الهدى لوشن، ١٩٩٧، نشر، جامعة قان يونس، بنغازي، ط (١).
الجندي، درويش، ١٩٦٠، نظرية عبد القاهر في النظم، نشر: مكتبة مصر الفجالة.
حسام الدين، كريم، ١٩٨٥، أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط (٢).
حسان، تمام، ١٩٧٩، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط (٢).
خليل، حلمي، ١٩٨٨، العربية والغموض، دراسة لغوية في دلالة البنى على المعنى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
خليل، حلمي، ١٩٩٣، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.
ذريل، عدنان، ١٩٨٠، اللغة والأسلوب نشر: اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
ذريل، عدنان، ١٩٨١، اللغة والدلالة آراء ونظريات، نشر: اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
الرازي، فخر الدين، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومحمد بركات أبو علي، ١٩٨٥، عمان، الأردن.
زناد، الأزهر، ١٩٩٢، دروس في البلاغة العربية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط (١)، أيلول، سبتمبر.
السعران، محمود: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
السكاكي، أبو يعقوب: مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١).
سوسير، فردينان دي، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: يوسف غازي ومجيد نصر، دار نعمان للثقافة، بيروت.
طبل، حسن، ١٩٩٨، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط (١).
طليمات، غازي، ١٩٩٧، في علم اللغة، دار طلاس، دمشق، ط (١).
عبد البديع، لطفي، ١٩٧٠، الترتيب اللغوي للأدب، مكتبة النهضة المصرية.
عبد الجليل، منقور، ٢٠٠١، علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي، نشر: اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
عبد المطلب، محمد، ١٩٨٤، البلاغة والأسلوبية، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
العبيدي، رشيد، ٢٠٠٢، مباحث في علم اللغة واللسانيات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
العسكري، أبو هلال، كتاب الضاعتين تحقيق: مفيد قميحة، ١٩٨١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١).
عمايرة، خليل، ٢٠٠٤، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط (١).
عمر، أحمد مختار، ١٩٨٨، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة.
عياشي، منذر، ١٩٩٦، اللسانيات والدلالة "الكلمة"، مركز الإنماء، حلب، ط (١).
عيد، رجاء، ١٩٩٣، البحث الأسلوبي معاصرة وتراث، نشر: منشأة المعارف، الإسكندرية.
فضل، صلاح، ١٩٨٥، علم الأسلوب، مبادئه وإجراءاته، الهيئة المصرية العامة، ط (٢).
القرطاجني، حازم، منهاج البلغاء، تحقيق: محمد الخوجة، ١٩٨١، ط (٢)، بيروت.
القزويني، الخطيب، التلخيص في علوم البلاغة، دار الكتاب العربي، بيروت.
مبارك، حنون، ١٩٨٧، مدخل للسانيات سوسير، دار توبقال، المغرب، ط (١).
مراد، وليد محمد، المسار الجديد في علم اللغة المعاصر، مطبعة الكواكب، دمشق ط(١).
المسدي، عبد السلام، ١٩٨٣، النقد والحداثة، دار الطليعة، بيروت، ط (١).
المسدي، عبد السلام، ١٩٩٧، مباحث تأسيسية في اللسانيات، مطبعة تونيب، تونس.
الموسى، نهاد، ١٩٨٧، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٤٦-٤٧، دار البشير، عمان، الأردن، ط (٢).
وافي، علي عبد الواحد، ١٩٤٥، علم اللغة، دار نهضة مصر القاهرة، ط (٧).
ياقوت، محمود، ١٩٩٥، علم الجمال اللغوي، ج (٢)، دار المعرفة الجامعية.

المجلات والدوريات

آغا مالك، عزة، الأسلوبية من خلال اللسانية، الفكر العربي المعاصر، العدد (٣٨)، آذار، ١٩٨٦.
إبراهيم، نبيلة: البنائية بين العلم والفلسفة، الأقلام، العدد الرابع، السنة (١٣) كانون الثاني، ١٩٧٨.
أبو ديب، كمال: نحو منهج بنيوي في تحليل الشعر، مواقف عدد ٣٢، صيف ١٩٧٨.
أبو ناضر، موريس، مدخل إلى علم الدلالة الألسني، الفكر العربي المعاصر، العددان (١٨، ١٩)، شباط، آذار، ١٩٨٢.
بركة، بسام، اللغة والفكر بين علم النفس وعلم اللسانية، مجلة الفكر العربي المعاصر، العددان (١٨، ١٩)، شباط، آذار، ١٩٨٢.

البستاني، صبحي، الدلالة المجازية في الحكاية الرمزية والرمز، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد (٣٨)، مركز الإنماء القومي، بيروت، آذار، ١٩٨٦.
عاشور، المنصف، نظرة في العلامة اللسانية بين المطابقة والإيحاء، مجلة الأقلام، العدد التاسع، أيلول، ١٩٨٣.
قدور، أحمد، في الدلالة والتطور الدلالي، مجلة مجمع اللغة الأردني، العدد ٣٦، السنة (١٣) كانون الثاني، حزيران، ١٩٨٩.
الطعان، صبحي، بنية النص الكبرى، عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العددان: الأول والثاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. يوليو، سبتمبر، أكتوبر، ديسمبر، ١٩٩٤.
مجاهد، عبد الكريم، علم الدلالة بين العرب والغرب، مجلة الأقلام، العدد الخامس، السنة السادسة عشرة، نيسان، ١٩٨١.
المسدي، عبد السلام، اللسانيات ومراتب اللغة، مجلة الأقلام، العدد السابع، تموز السنة (٢١) ١٩٨٦.
النوري، قيس: التفاعل الرمزي، عالم الفكر، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع، يناير وفبراير، مارس، ١٩٨٥.

The Semantic Theory: Structural Approaches to Meaning in Respect to Structural and Semantic Variation

*Abdallah N. Anbar**

ABSTRACT

This research studies the heritage/ culture-based theories that address semantic dimensions, adopting a structural approach within the Modern Linguistic Theory to establish a semantic entity with an appropriate cultural context. It is based on the idea that the semantic theory forms the meeting point for the various interpretations, taking into consideration what language does not provide in its semantic form. It aims at showing that the semantic theory forms a comprehensive strategy to study the different ways of linguistic expression and semantic production. It follows the reference frame work that controls structure in search of the semantic individuality that underlines and comes before pronunciation.

One can note that semantics represents an approach to interpret structural relationships and the dimensions responsible for the aesthetic functions that come as a result of the search of the essence of the text lead by stylistics. Furthermore, it is fundamental to show the complexities for lexical distribution and the various semantic levels associated with lexical items in search for the references that control the world of meaning, heeding the comprehensive principles of intention that form the linguistic entity.

It is clear that semantic approaches contribute to lexical classification within joint patterns related to the semantic fields in charge of the ways of organizing performance; based on the rules controlling the totality on intentionally. Therefore, the theory of semantic fields address the lexical implications that lead to rhetoric based on ambiguity into the finest forms of expression, forming the base around which the text is formed. It shows that expression is based on stylistics, exceeding expectations in search for the realization based on structural transformations and semantic implications.

This research is divided into four parts. The first addresses the relationship between form and meaning. The second studies the relevant semantic analytic concepts and approaches. The third investigates lexical classification, and the fourth deals with semantic directions and divisions.

* Faculty of Arts, University of Jordan. Received on 12/4/2005 and Accepted for Publication on 4/12/2005.